بحوث رجالية

في كتاب سليم بن قيس الهلالي

بقلم
الشيخ عادل هاشم

طبعة محققة


بحوث رجالية
في كتاب سُليم بن قيس
الهلالي

بحوثٌ رجاليةٌ

في كتاب سُليم بن قيس الهلالي



بقلم
الشيخ عادل هاشم

طَبْعـــة مُحققـــة

سرشناسه : هاشم، عادل، ۱۹۸۱- م. Hashim, Adil
عنوان و نام پدیدآور : بحوث رجالیه فی کتب روائیه/ بقلم عادل هاشم.
مشخصات نشر : تهران : اعتماد کاظمینی ، ١٤٤٦ق.= ١٤٠٣.
مشخصات ظاهری : ٢ج. ٩٧٨-٦٢٢-٩٠٥٠٥-٤-٥ : دوره ؛
شابک : ٩٧٨-٦٢٢-٩٠٥٠٥-٥-٢:ج.١ ؛ ٩٧٨-٦٢٢-٩٠٥٠٥-٦-٩:ج.٢
وضعیت فهرست نویسی: فیپا
موضوع : حدیث -- علم‌الرجال
Hadith -- *Ilm al-Rijal
محدثان شیعه -- نقد و تفسیر
Hadith (Shiites) -- Authorities -- Criticism and interpretation
حدیث -- اسناد
Hadith -- *Esnad
رده بندی کنگره : BP١١٤
رده بندی دیویی : ٢٩٧/٢٦٤
شماره کتابشناسی ملی : ٩٨٨٨١٨٦

بحوثٌ رجاليةٌ في كتبٍ روائيةٍ المجلد الثاني

بقلم: الشيخ عادل هاشم

الطبعة: الاولى ، ١٤٤٦هـ - ٢٠٢٥م - ١٤٠٣ش

القطع: وزيري

المطبعة: الصادق عليه السلام

عدد النسخ: ١٠٠٠ نسخة

عدد الصفحات: ٣٥٢ صفحة

ردمک: ٩-٦-٩٠٥٠٥-٦٢٢-٩٧٨

ردمک الدورة: ٥-٤-٩٠٥٠٥-٦٢٢-٩٧٨

الناشر: اعتماد الكاظميني

www.alsadegh.com

مراكز التوزيع: ايران- قم- شارع معلم- مجمع ناشران - طابق الأرضي - رقم B٤٠
موسسة الصادق ٩١٢٤١٠٢٠٩٦ (٠٠٩٨)
ايران- تهران- شارع ناصرخسرو- زقاق حاج نايب - سوق المجيدى
موسسة الصادق ٣٣٩٣٤٦٤٤ (٠٠٩٨٢١)



الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام

على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين، أما بعد:

فهذه جملة أبحاث رجالية ألقيناها على جمع من طلبة البحث الخارج في الحوزة العلمية في النجف الأشرف كانت تتمحور حول عدة كتب روائية -فقهية وغير فقهية المحتوى- خارج دائرة الكتب الأربعة، وكان الداعي الأساسي لانطلاق هذه الأبحاث هو ما تضمه -مجتمعة- بين طياتها من آلاف الروايات الفقهية وغير الفقهية، والتي يمكن أن تكون مؤثرة -وبقوة- في عملية الاستدلال الفقهي حال ثبوت اعتبارها أو عدمه؛ فمن أجل ذلك شرعنا في الحديث عن جملة من عناوين هذه الكتب، حيث اخترنا الأهم والأشهر والأكثر شيوعاً عند الأعلام.

والداعي الأهم وراء الشروع في هذه الأبحاث هو وضوح دورها في عملية الاستدلال من جهة ما تمثله من مظانٍ لوجود الدليل الشرعي اللفظي حال ثبوت هذه الكتب أو أي مقدار منها، خصوصاً بضمّ ما هو الثابت في علم أصول الفقه من عدم جواز الانتقال إلى

الاعتماد على الأصول العملية إلّا بعد اليأس عن الظفر بالدليل اللفظي والذي يمكن أن يستشعر -ذلك اليأس- بعد البحث في كل ما يُمكن أن يكون مظاناً ومحلاً لورود الدليل الشرعي اللفظي، فتكون هذه الكتب الروائية من مظان وجود الدليل الشرعي؛ فلذلك لا يجوز للفقيه أن يتخطاها أو يهملها؛ لأنه يهمل بذلك محلاً -بل محلات- مهمة لتواجد الدليل الشرعي اللفظي.

وبعد انتهاء هذ الأبحاث رغب جمع ممن حضرها أن تصاغ بصيغة الكتاب لكي تنشر وتعم الفائدة منها، فلم نجد ضيراً في ذلك، ومن الله نستمد العون والتوفيق.

تمهيد:

يعتبر كتاب سُليم بن قيس الهلالي واحداً من أقدم الكتب التي أُشير إليها في تاريخ أهل البيت (عليهم السلام)، خصوصاً أنّه يحكي في أحداث حُقبةٍ زمنيةٍ مهمّةٍ جداً، وهي حُقبة حياة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام) قبل وأثناء وبعد واقعة السقيفة المشهورة، وما يتعلق بها من أحداث وملابسات تأريخية مرّ بها أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام) بصورة خاصّة وأهل البيت بصورة عامّة.

ولاقى الكتاب بعد ذلك ردود فعل متغايرة، فقد قبله البعض وعدّه من الأصول المعتبرة كما ستأتي الإشارة إليه، بينما رفضه البعض الآخر وذكروا بأنّه من الكتب المنسوبة إلى مؤلّفها، ولا اعتبار لما فيها من معطيات ومعلومات وأحداث وشواهد، بينما ذهب فريق ثالث إلى عدم رفضه بأجمعه وعدم قبوله بأجمعه، بل وقفوا بين الاتجاهين الأوليين من خلال القول بأنّ الكتاب غير موثوق به وقد وقع فيه الخلط والتدليس، فينبغي تجنّب العمل بكلّ ما فيه، والتأنّي وإعمال القواعد العلمية في حال الحاجة إلى الاستشهاد بما يضمّه من أحداث ومعلومات.

وقد عاصر سُليم بن قيس الهلالي أكثر من إمام معصوم، منهم:

أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام)، والإمام الحسن (عليه السلام)، والإمام الحسين (عليه السلام)، والإمام علي بن الحسين زين العابدين (عليه السلام)، كما أدرك الإمام الباقر (عليه السلام)، كما يظهر ذلك من الشيخ الطوسي (قدس سره)، حيث عدّه في عِداد أصحاب هؤلاء الأئمّة المعصومين (عليهم السلام) الخمسة.

ولاقى كتاب سُليم بن قيس في القرنين الأخيرين شهرة واسعة وطُبِع عدّة طبعات، كطبعة النجف الأشرف في المكتبة الحيدرية على نسخة الشيخ الحرّ العاملي (قدس سره) وبمقدّمة من السيّد محمّد صادق آل بحر العلوم في سنة (١٣٦١ هـ)، ومرّةً أخرى بتحقيق الشيخ شير محمّد الهمداني في سنة (١٣٦٦هـ)، وجُدِّدت الطبعات بعد ذلك في النجف الأشرف وقمّ المقدّسة، وكذلك طبعته مؤسسة البعثة، ومؤسسة نشر الهادي في قمّ المقدّسة بتحقيق محمد باقر الأنصاري وغيرها الكثير من الطبعات المتنوّعة.

مضافاً إلى أنّه قد اُنتخب منه كتابٌ يسمّى منتخب كتاب سليم غير مرّةً، كما للشيخ عبد الحميد بن عبد الله الكرهوددي، والذي توجد منه نسخة مطبوعة في استان قدس بمشهد المشرّفة، ومكتبة آية الله المرعشي بقم.

وأمّا المنتخب الثاني فقد كان للسيّد محمّد علي الشاه عبد العظيمي، وقد نصّ على ذلك صاحب الذريعة (قدس سره)[1].

(١) ينظر: الطهراني، الذريعة الى تصانيف الشيعة: ٢/ ١٥٨، ٢٢/ ٤١١، فهرست

ولكن مع الأسف لا توجد منه نسخة مطبوعة، وكذلك تُرجِم الكتاب للّغة الفارسية من شدّة أهميّته أكثر من مرّةٍ، كما قام بذلك الحاج إسماعيل الأنصاري وسمّاه أسرار آل محمّد (عليهم السلام)، ونُشِرت ترجمته لأوّل مرّة عام (١٤٠٠هـ)، ثمّ جُدِّدت الطبعات بعد ذلك، وكذلك قام بذلك المرحوم الشيخ محمّد باقر الكمراهي (المتوفى سنة ١٤١٤ للهجرة)، ونشرتها مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) في سنة (١٤١٢هـ)، وكذلك تُرجِم للغة الأوردية، وقام بترجمتها المرحوم الشيخ ملك محمّد شريف بن شير محمّد الشاه رسولي الملتاني في سنة (١٣٧٥هـ)، وطبعته مكتبة الساجد في الملتاني في باكستان، وأُعيد طباعته غير مرّةٍ.

كما تُرجِم الكتاب إلى اللغة الإنكليزية تحت عنوان (The Book of Sulim bin Qais Alhilali).

وأمّا نسخ الكتاب المخطوطة فهي كثيرة جدّاً ما يقرب من (٦٩) نسخة موجودة في أماكن متفرقة، كمكّة المكرّمة والمدينة المنوّرة والنجف الأشرف وكربلاء المقدّسة وبغداد والحلّة والبصرة والكوفة ودمشق وأصفهان وطهران وقم ومشهد وشيراز وزنجان ولكنهو وآباد وبمباي في الهند، لكن أغلبها كانت من النسخ ما بعد القرن العاشر الهجري، وهي موجودة في المكتبات العامّة لتلك المدن، ولم يُعثر على

كتب حاجي عربي: ص ٧٣٠، مؤلفين للكتب جابي: ٣/ ٣٦٠، فهرست مكتبة استان مقدس: ص ٣٣٥ الرقم ٩٤٤.

نسخة قديمة منه أقدم من القرن العاشر الهجري إلا ذكراً، حيث ذكرت نسخة الشيخ الرازي صاحب كتاب نزهة الكرام من علماء القرن السابع ذكرها في كتابه[1]، وما دون ذلك فهي نسخٌ تعود إلى زمن المجلسيين (قدّس سرّهما) والحرّ العاملي (طاب ثراه).

(١) ينظر: الرازي، نزهة الكرام: ص ٥٥٧، ٥٥٨.

الأصل في الكتاب والمسيرة التأريخية له:

أمّا أصل الكتاب فهو كما ذكر العلامة الحلّي (قدس سره) (المتوفى ٧٢٦ للهجرة) في ترجمة سُليم بن قيس الهلالي أنّه:

((قال السيّد علي بن أحمد العتيقي: كان سُليم بن قيس من أصحاب أمير المؤمنين (عليه السلام)، طلبه الحجّاج ليقتله فهرب وآوى إلى أبان بن أبي عيّاش، فلمّا حضرته الوفاة قال لأبان: إنّ لك عليَّ حقّاً وقد حضرني الموت، يا بن أخي! إنّه كان من الأمر بعد رسول الله (صلى الله عليه وآله) كيت وكيت، وأعطاه كتاباً، فلم يروِ عن سُليم بن قيس أحداً من الناس سوى أبان بن أبي عيّاش، وذكر أبان في حديثه قال: كان شيخاً متعبّداً، له نور يعلوه))[1].

وقال عمرو بن أذينة: دعاني أبان بن أبي عيّاش قبل موته بنحو شهرٍ فقال لي: رأيت البارحة رؤيا أنّي قريب أن أموت سريعاً، وأنّي رأيتك الغداة ففرحت بك، إنّي رأيت الليلة سُليم بن قيس الهلالي فقال لي: يا أبان! إنّك ميّت في أيّامك هذه فاتقِ الله في وديعتي ولا تضيّعها، ووفّي لي بما ضمنتَ من كتمانها، ولا تصفها إلا عند رجل من شيعة علي بن أبي طالب (صلوات الله عليه) له دين وحسب، فلمّا بصرتُ بك الغداة فرحت برؤيتك وذكرت رؤياي لسُليم بن قيس، لمّا قدم الحجّاج

(١) العلامة الحليّ، خلاصة الأقوال: ص ١٦٢ الرقم ٤٧٣.

العراق سأل عن سُليم بن قيس فهرب منه، فوقع إلينا بالنوبندجان[١]، فوقع إلينا متوارياً فنزل معنا في الدار، فلم أرَ رجلاً كان أشد إجلالاً لنفسه، ولا أرشد اجتهاداً ولا أطول حزناً منه، ولا أشد بغضاً لشهرة نفسه منه، وأنا يومئذٍ ابن أربعة عشرة سنة وقد قرأت القرآن، وكنت اسأله فيحدّثني عن أهل بدرٍ، فسمعت منه أحاديث كثيرة عن عمرو بن أم سلمة[٢] زوجة النبي (صلى الله عليه وآله)، وعن معاذ بن جبل، وعن سلمان الفارسي، وعن علي بن أبي طالب (عليه السلام)، وأبي ذر، والمقداد، وعمّار، والبراء بن عازب، ثمّ استكتمتها ولم يأخذ عليَّ فيها يميناً.

فلم ألبث أن حضرته الوفاة فدعاني وخلى بيّ وقال: يا أبان! إنّي جاورتك فلم أرَ منك إلا ما أحب، وإنّي عندي كتباً سمعتها عن الثقات، وكتبتها بيدي فيها أحاديث لا أحبّ أن تظهر للناس؛ لأنّ الناس ينكرونها ويعظّمونها، وهي حقٌّ أخذتها من أهل الحقّ والفقه

---

(١) قدم الحجاج إلى العراق حاكمًا عليها من قبل عبد الملك بن مروان في سنة خمس وسبعين من الهجرة، والنوبندجان كانت مدينة كبيرة من أرض فارس مذكورة قريب من شعب بوان الموصوف بالحسن والنزاهة، وقد تُدعى نوبندجان، ذكرها في معجم البلدان ونزهة القلوب في المقالة الثالثة، وآثار المعجم، وقد بقيت منها اليوم قرية صغيرة جنوب إيران بين مدينة شيراز وقيس تدعو نوبندگان.

ينظر: الحموي، معجم البلدان: ٥/ ٣٠٢، القزويني، نزهة القلوب: ص ١٢٨.

(٢) عمر بن أبي سلمة هذا هو الذي قرأ كتاب سليم بن قيس على الإمام السجاد (عليه السلام) كما سيجيء.

والصدق والبرّ عن علي بن أبي طالب (صلوات الله عليه) وسلمان الفارسي وأبي ذر الغفاري والمقداد ابن الأسود (رضي الله عنهم)، وليس فيها حديث أسمعه من أحدهم إلا سألت عنه الآخر حتّى اجتمعوا عليه جميعاً فتبعتهم عليه، وأشياء بعد سمعتها من غيرهم من أهل الحقّ، وإنّي هممت وإنّي صمّمت حين مرضت أن أحرقها، فتأثّمت من ذلك وقطعت به[١]، فإن جعلت لي عهد الله عزّ وجلّ وميثاقه أن لا تخبر بها أحداً ما دمت حيّاً ولا تحدّث بشيءٍ منها بعد موتي إلا من تثق به كثقتك بنفسك، وإن حدث بك حدثٌ أن تدفعها من تثق به من شيعة علي بن أبي طالب (صلوات الله عليه) ممّن له دين وحسب.

فنظرت فيها بعده فقطعت بها[٢] وأعظمتها واستصعبتها[٣]؛ لأنّ فيها هلاك جميع أمّة محمّد (صلى الله عليه وآله) من المهاجرين والأنصار والتابعين غير علي بن أبي طالب وأهل بيته (صلوات الله عليهم) وشيعته.

فكان أوّل من لقيت بعد قدومي البصرة الحسن بن أبي الحسن البصري، وهو يومئذٍ متوارٍ من الحجّاج، والحسن يومئذٍ من شيعة علي بن أبي طالب (صلوات الله عليه) ومن مفرّطيهم[٤] نادم متلهّف

(١) تأثم: أي امتنع من الأثم، وقطع به: أي امتنع منه ولم يره صواباً.

(٢) أي جزمت بما فيها.

(٣) أي وجدتها صعبة.

(٤) إنّ الحسن البصري من المتذبذبين وأنّ أبان يشير إلى تذبذبه بقوله يومئذ: أي كان في تلك الأيام يظهر الافراط في التشيّع.

على ما فاته من نصرة علي (عليه السلام) والقتال معه يوم الجمل، فخلوت به في شرق دار أبي خليفة الحجّاج بن أبي عتّاب الديلمي[١] فعرضتها عليه، فبكى ثمّ قال: ما في أحاديثه شيء إلا حقٌّ قد سمعته من الثقات من شيعة علي بن أبي طالب (صلوات الله عليه) وغيرهم.

قال أبان: فحججت عن عامي ذلك فدخلت على علي بن الحسين (عليه السلام) وعنده أبو الطفيل عامر بن واثلة صاحب رسول الله (صلى الله عليه وآله)، وكان من خيار أصحاب علي بن أبي طالب (عليه السلام)، ولقيت عنده عمرو بن أبي سلمة ابن أمّ سلمة زوج النّبي (صلى الله عليه وآله)[٢] فعرضته عليه وعلى أبي الطفيل وعلى علي بن الحسين (عليه السلام) ذلك أجمع ثلاثة أيام، كلّ يوم إلى الليل ويغدو عليه عمرو وعامر، فقرأه عليه ثلاثة أيام، فقال (عليه السلام) لي: صدق سليم (رحمه الله)، هذا حديثنا كلّه نعرفه.

ينظر: المجلسي، بحار الأنوار: ٢/ ٦٤، ٤٢/ ١٤١ حول أحوال الحسن البصري.

(١) هو الذي توارى عنده الحسن البصري كما يصّرح بذلك أبان في الحديث (٥٨) وقد يُذكر بعنوان الحجاج بن غياث العبدي البصري.

(٢) أبو الطفيل عمر بن واثلة الكناني الأسقع، وُلِد عام أحد وأدرك ثماني سنين من حياة النبي ص، وكان له منزلة عند أمير المؤمنين (عليه السلام)، وشهد صفّين وكان يسكن الكوفة ثمّ انتقل إلى مكّة، وهو من جملة من أراد الحجّاج قتلهم لكنّه نجى؛ لأنّه كانت له يدٌ عند عبد الملك، ومات سنة مئة للهجرة وهو آخر من بقي من الصحابة، وأبو حفص عمرو بن أبي سلمة ربيب رسول الله (صلى الله عليه وآله) وكان من أصحابه وكان والياً على البحرين من قبل علي (عليه السلام) وشهد معه صفّين، وتوفّي بالمدينة سنة (٨٣) للهجرة.

وقال أبو الطفيل وعمرو بن أبي سلمة: ما فيه حديث إلا وقد سمعناه من علي صلوات الله عليه ومن سلمان ومن أبي ذر ومن المقداد، ثمّ بعد ذلك قال: قال عمرو بن أذينة: ثمّ دفع لي أبان كتاب سُليم بن قيس الهلالي العامري ولم يلبث أبان بعد ذلك إلا شهراً حتّى مات، فهذه نسخة كتاب سُليم بن قيس الهلالي العامري دفعه إلى أبان بن أبي عيّاش وقرأه عليه وذكر أبان قراءته على علي بن الحسين (عليه السلام) فقال له: صدق سُليم، هذا حديثنا نعرفه[1].هذا هو الأصل في الكتاب.

(١) ينظر: الهلالي، كتاب سليم بن قيس: ص ١٢٥ - ١٣١، مقدّمة المحقق محمّد باقر الأنصاري، المامقاني، تنقيح المقال: ١/ ٥٣، الداوري، أصول علم الرجال بين النظرية والتطبيق: للشيخ: ١/ ٤٨٦ - ٤٨٧.

وأمّا المسيرة التأريخية للكتاب فبحسب استقرائنا الشخصي وجدنا ما يلي:

أنّ أقدم المصادر التي ذكرت كتاب سُليم بن قيس هو محمّد بن الحسن بن فروخ الصفّار (المتوفى سنة ٢٩٠ للهجرة) في كتاب بصائر الدرجات، حيث تعرّض لرواية في باب أنّ أمرهم (عليهم السلام) صعب مستصعب، نقلها عن محمّد بن الحسين، عن محمّد بن أسلم، عن أبي أذينة، عن أبان بن أبي عيّاش، عن سُليم بن قيس، قال: قال أمير المؤمنين (عليه السلام): «**إنّ أمرنا أهل البيت صعب مستصعب، لا يعرفه ولا يقرّ به إلا ملك مقرّب أو نبي مرسل أو مؤمن نجيب أمتحن الله قلبه للإيمان**»[1].

ومن ثمّ بعد ذلك ذكره الكشّي في كتابه، والكشّي كما هو معلوم معاصر للكليني (المتوفى سنة ٣٢٩ للهجرة)، وهو من طبقته وكلاهما من طبقة مشايخ ابن قولويه (رحمه الله) (المتوفى ٣٦٨ للهجرة)، ويُعتبر الكشّي كالكليني من الطبقة الثامنة، وقد تعرّض لسُليم بن قيس وكتابه حينما ترجم له حيث قال: ((سُليم بن قيس الهلالي، حدّثني محمّد بن الحسن البرّاني، قال: حدّثنا الحسن بن علي بن كيسان، عن إسحاق بن إبراهيم بن عمر اليماني، عن أبان بن أبي عيّاش، قال: هذا نسخة كتاب سُليم بن قيس العامري ثمّ الهلالي، دفعه إليّ أبان بن أبي عيّاش

(١) الصفّار، بصائر الدرجات: ص ٤٧، ١٠٣، ٢١٨.

وقرأه، وزعم أبان أنّه قرأه على علي بن الحسين (عليه السلام) وقال: صدق سُليم رحمة الله عليه، هذا حديث نعرفه.

ثمّ قال محمّد بن الحسن: قال: حدّثنا الحسن بن علي بن كيسان، عن إسحاق بن إبراهيم، عن ابن أُذينة، عن أبان بن أبي عيّاش، عن سُليم بن قيس الهلالي قال: قلت لأمير المؤمنين (عليه السلام): إنّي سمعت من سلمان ومن مقداد ومن أبي ذر أشياء في تفسير القرآن وفي الرواية عن النّبي (صلى الله عليه وآله)، وسمعت منك بصدق ما سمعت منهم، ورأيت في أيدي الناس أشياء كثيرة من تفسير القرآن ومن الأحاديث عن نبي الله (صلى الله عليه وآله)، وأنتم تخالفونهم وذكرت الحديث بطوله.

قال أبان: فقال لي بعد موت علي بن الحسين (عليهما السلام): إنّي حججّت فلقيت أبا جعفر محمّد بن علي (عليهما السلام) فحدّثته بهذا الحديث كلّه ولم أحط منه حرفاً، فاغرورقت ورقّت عيناه، ثمّ قال: **صدق سُليم، قد أتى أبي بعد قتل جدّي الحسين (عليه السلام) وأنا قاعد عنده فحدّثه بهذا الحديث بعينه، فقال له أبي: صدقت، قد حدّثني أبي وعمّي الحسن (عليهما السلام) بهذا الحديث عن أمير المؤمنين (عليه السلام)، فقالا لك: صدقت، قد حدّثك بذلك ونحن شهوده، ثمّ حدّثاه أنّهما سمعا ذلك من رسول الله (صلى الله عليه وآله)** ثمّ ذكر الحديث بتمامه))[1].

وفي نفس الوقت تعرّض للكتاب علي بن بابويه القمّي (رحمه الله)

(١) الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ص ١٨٣ - ١٨٥.

(المتوفى ٣٢٩ للهجرة) في الإمامة والتبصرة في باب أنّ الأرض لا تخلو من حجّة، حيث نقل رواية عن سعد بن عبد الله وعبد الله بن جعفر الحميري جميعاً، عن محمّد بن عيسى ويعقوب بن يزيد وإبراهيم بن هاشم جميعاً، عن حمّاد بن عيسى عن عمرو بن أذينة عن أبان بن أبي عيّاش عن سُليم بن قيس الهلالي أنّه سمع من سلمان ومن أبي ذر ومن المقداد حديثاً عن رسول الله (صلى الله عليه وآله)، أنّه قال: **من مات وليس له إمام مات ميتة الجاهلية**[1].

وفي نفس الوقت تعرّض للكتاب والنقل منه الكليني (طاب ثراه) (المتوفى ٣٢٩ للهجرة)، في كتابه الشهير الكافي في موارد متعدّدة وأبواب متفرّقة، كما في باب استعمال العلم[2]،

وكذا باب البداء[3]، وكذا في خطبة لأمير المؤمنين (عليه السلام) في حدوث بعض ما حدث بعد رسول الله (صلى الله عليه وآله)[4]، وكذا غيرها من الموارد.

وبعد ذلك في الطبقة العاشرة روى الشيخ الصدوق (طاب ثراه) (المتوفى سنة ٣٨١ للهجرة)، عن سُليم بن قيس الهلالي في عدّة من كتبه، كما

---

(١) ينظر: ابن بابويه، الإمامة والتبصرة: ص ٣٣.

(٢) ينظر: الكليني، الكافي: ١/ ٤٤ ب: استعمال العلم ح ١.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ٢/ ٣٢٣ ح ٣.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ٨/ ٥٨ ح ٢١.

في الاعتقادات[١]، وكذا في الخصال[٢]، وكذا في علل الشرائع[٣]، وكذا في عيون أخبار الرّضا (عليه السلام)[٤]، وكذا في كتاب إكمال الدين وإتمام النعمة[٥]، وكذا في كتاب معاني الأخبار[٦]، وكذا في كتاب من لا يحضره الفقيه[٧].

وكذا نقل عنه ابن شعبة الحرّاني في القرن الرّابع الهجري في كتاب تحف العقول[٨]، وكذا نقل عنه الخزّاز القمّي (المتوفى ٤٠٠ للهجرة)، في كتاب كفاية الأثر[٩].

وفي القرن الرّابع الهجري أشار إلى الكتاب جملة من العامّة، منهم:

أولاً: علي بن الحسين المسعودي (المتوفى ٣٤٦ للهجرة)، حيث ذكر في التنبيه والإشراف قال: ((والقطعية بالإمامة الاثنا عشرية منهم

(١) ينظر: الصدوق، الاعتقادات في دين الإمامية: ص ١١٨.
(٢) ينظر: الصدوق، الخصال: ص ٤١.
(٣) ينظر: الصدوق، علل الشرائع: ١/ ١٢٣.
(٤) ينظر: الصدوق، عيون أخبار الرضا (عليه السلام): ١/ ٥٢.
(٥) ينظر: الصدوق، كمال الدين وتمام النعمة: ص ٢٤٠.
(٦) ينظر: الصدوق، معاني الأخبار: ص ٢٩٤.
(٧) ينظر: الصدوق، كتاب من لا يحضره الفقيه: ٤/ ١٨٩.
(٨) ينظر: الحرّاني، تحف العقول: ص ١٩٢.
(٩) ينظر: الخزاز القمّي، كفاية الأثر: ص ٤٦.

الـذي أصلهـم في حـصر العـدد مـا ذكـره سُـليم بـن قيـس الهـلالي في كتابـه))[١].

ثانيـاً: مـا ذكـره ابـن النديـم المعـاصر للشـيخ الصـدوق و(المتـوفى سـنة ٣٨٤ للهجـرة)، حيـث قـال: ((أوّل كتـاب ظهـر للشـيعة كتـاب سُـليم بـن قيـس الهـلالي، وهـو كتـاب ..... وهـو كتـاب سـليم بـن قيـس المشـهور))[٢].

ثـمّ بعـد ذلـك جـاءت الطبقـة الحاديـة عـشرة، حيـث ذكـره الشـيخ المفيـد (قدس سره) (المتـوفى ٤١٣ للهجـرة) في كتابـه المقنعـة[٣].

ومـن بعـد ذلـك جـاءت الطبقـة الثانيـة عـشرة المتمثلـة في جمـعٍ مـن الأعـلام، منهـم الشـيخ الطـوسي (قدس سره)، فقـد نقـل عنـه في تهذيـب الأحـكام في غـير مـوردٍ، كـما في تمييـز أهـل الخمـس ومسـتحقّيه[٤]، وكذلـك في كتـاب المكاسـب[٥]، وكـذا في بـاب وجـوب الوصيّـة[٦].

وترجـم لـه الشـيخ الطـوسي في فهرسـته بالقـول: ((سُـليم بـن قيـس الهـلالي، يُكنّـى أبـا صـادق، لـه كتـاب أخبرنـا بـه ابـن أبي جيـد، عـن محمّـد

(١) ينظر: المسعودي، التنبيه والأشراف: ص ١٩٨، ٨٥.
(٢) ابن النديم، الفهرست: ص ٢٧٥: الفن الخامس من المقالة السادسة.
(٣) ينظر: المفيد، المقنعة: ص ٢٧٧.
(٤) ينظر: الطوسي، تهذيب الأحكام: ٤/ ١٢٦.
(٥) ينظر: المصدر نفسه: ٦٧ ٣٢٨ ح ٩٠٦.
(٦) ينظر: المصدر نفسه: ٩/ ١٧٦ ح ٧١٤.

بن الحسن بن الوليد، عن محمّد بن أبي القاسم الملقّب ماجيلويه، عن محمّد بن علي الصيرفي، عن حمّاد بن عيسى وعثمان بن عيسى، عن أبان بن أبي عيّاش، عنه))[١].

بينما تعرّض لذكر الكتاب النّجاشي (رحمه الله) (المتوفى سنة ٤٥٠ للهجرة)، وقال في حقّه:

((.... له كتاب ويُكنّى أبا صادق، أخبرني علي بن أحمد القمّي، قال: حدّثنا محمّد بن الحسن بن الوليد، قال: حدّثنا محمّد بن أبي القاسم ماجيلويه، عن محمّد بن علي الصيرفي، عن حمّاد بن عيسى وعثمان بن عيسى، قال حمّاد بن عيسى: وحدّثنا إبراهيم بن عمرو اليماني عن سُليم بن قيس بالكتاب))[٢].

ومن ثمّ تعرّض له الأعلام كما في النعماني (المتوفى ٤٦٢ للهجرة)، في الغيبة، حيث قال: ((كتاب سُليم بن قيس الهلالي، أصل من كتب الأصول التي رواها أهل العلم وحملة حديث أهل البيت (عليهم السلام) وأقدمها؛ لأنّ جميع ما اشتمل عليه هذا الأصل إنّما هو عن رسول الله (صلى الله عليه وآله) وأمير المؤمنين (صلوات الله عليه) والمقداد وسلمان الفارسي وأبي ذر ومن جرى مجراهم))[٣].

---

(١) الطوسي: فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٤٣ الرقم ٣٤٦.

(٢) النجاشي: فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: ص٨ الرقم ٤.

(٣) النعماني، الغيبة: ص ٦١.

وكذلك ذكره ابن شهر آشوب (المتوفى ٥٨٨ للهجرة) في كتاب معالم العلماء، حيث قال: ((سُليم بن قيس الهلالي، صاحب الأحاديث، له كتابٌ))[١].

ومن ثمّ بعد ذلك تعرّض لذكر الكتاب المحقق الحلّي (قدس سره) (المتوفى ٦٧٦ للهجرة) في كتابه المعتبر في باب حجّية فتوى الأئمّة[٢].

وكما أشير إليه في التحرير الطاووسي[٣] وتعرّض بعد ذلك لذكره العلامة الحلّي (طاب ثراه) (المتوفى ٧٢٦ للهجرة) في أجوبة المسائل المهنائية وذكر كتابه[٤]، وكذا فعل في مختلف الشيعة[٥]، وكذا في منتهى المطلب[٦]، ومن ثمّ بعد ذلك تعرّض له الشهيد الثاني (قدس سره) (المتوفى ٩٦٥ للهجرة) في رسائله[٧]، وتبعه في ذلك الأردبيلي (قدس سره) (المتوفى ٩٩٣ للهجرة) في كتابه المعروف بمجمع الفائدة والبرهان[٨]، وكذا فعل محمّد بن الحسن بن الشهيد الثاني (قدس سره) (المتوفى ١٠٣٠ للهجرة) في كتابه

(١) ابن شهر آشوب، معالم العلماء: ص٥٨ الرقم ٣٩٠.
(٢) ينظر: المحقق الحليّ، المعتبر: ١/ ٢٤، ٢/ ٦٣٠.
(٣) ينظر: ابن الشهيد الثاني، التحرير الطاووسي: ص ١٣٦الرقم ١٧٥.
(٤) ينظر: العلامة الحليّ، أجوبة المسائل المهنائية: ص ١٢٣.
(٥) ينظر: العلامة الحليّ، مختلف الشيعة: ٣/ ٣٢٨.
(٦) ينظر: العلامة الحليّ، منتهى المطلب: ٨/ ٥٦٢.
(٧) ينظر: الشهيد الثاني، رسائل الشهيد الثاني: ٢/ ٩٩٢.
(٨) ينظر: الأردبيلي، مجمع الفائدة والبرهان: ٤/ ٣٢٨.

المعروف باستقصاء الاعتبار في شرح الاستبصار[١]، وكذلك العلامة المجلسي الأول (قدس سره) (المتوفى ١٠٧٠ للهجرة) في كتابه روضة المتقين[٢]، وكذلك الفيض الكاشاني (رحمه الله) (المتوفى ١٠٩١ للهجرة)في كتابه الشهير الوافي[٣]، وكذا الحرّ العاملي (قدس سره) (المتوفى ١١٠٤ للهجرة)، فقد ذكر الكتاب في الفوائد الطوسية وقال عنه: ((مشهور، معروف، مذكور في كتب الرجال، موجود إلى الآن، وعندنا منه نسختان، ونسخه كثيرة متعدّدة في أصفهان وقم وقزوين وكاشان وجبل عامل وغير ذلك))[٤]، وكذلك ذكره في هداية الأمّة في مجموعة الكتب التي أُلِّفت وجُمِعت في زمان الغيبة[٥].

وكذلك العلامة المجلسي الثاني (قدس سره) (المتوفى ١١١١ للهجرة) صاحب بحار الأنوار، حيث ذكر الكتاب في ملاذ الأخيار[٦]، وكذا تعرّض له الفاضل الهندي (رحمه الله) (المتوفى ١١٣٧ للهجرة)في كشف

(١) ينظر: حفيد الشهيد الثاني، استقصاء الاعتبار: ٥/ ١٠٨.

(٢) ينظر: المجلسي الاول، روضة المتقين في شرح من لا يحضره الفقيه: ٢/ ٩٢، ٣/ ١١٤، ٥/ ٣٤٥، ٦/ ٣٥، ٨/ ٥٨٥، ١٠/ ١٠٨، ١١/ ٣٦، ١٢/ ٢٠١، ١٣/ ١٨١.

(٣) ينظر: الفيض الكاشاني، الوافي: ١/ ٢٠٢، ٢/ ١٨٥، ٣/ ٥٠١، ٤/ ٢٠٠، ٥/ ٩٥٣، ١٠/ ٢٨١، ١٧/ ٥٦، ٢٢/ ٥٠٥، ٢٦/ ٥٥.

(٤) الحر العاملي، الفوائد الطوسية: ص ٢٤٣.

(٥) ينظر: الحر العاملي، هداية الأمّة إلى أحكام الأئمّة (عليهم السلام): ٨/ ٥٤٩.

(٦) ينظر: المجلسي، ملاذ الأخيار في فهم تهذيب الأخبار: ٢/ ٤٧٧، ٦/ ٢٥٣.

اللثام[١]، وكذا الخاجوئي في رسائله الفقهية[٢]، وكذلك المحقق البحراني (قدس سره) (المتوفى ١١٨٦ للهجرة) في الحدائق الناضرة[٣]، وكذا الوحيد البهبهاني (قدس سره) (المتوفى ١٢٠٦ للهجرة)في مصابيح الظلام[٤]، وكذا الشيخ كاشف الغطاء (قدس سره) (المتوفى ١٢٢٨ للهجرة)في كشف الغطاء[٥]، وكذا النراقي (قدس سره) (المتوفى ١٢٤٤ للهجرة) في عوائد الأيّام[٦]، وكذا في مستند الشيعة[٧]، وكذا صاحب الجواهر (قدس سره) (المتوفى ١٢٦٦ للهجرة) في جواهره[٨]، وكذلك الشيخ الأنصاري (طاب ثراه) (المتوفى ١٢٨١ للهجرة) في كتاب الخمس[٩]، وكذا في كتاب الطهارة[١٠]، وكذلك ذكره آقا رضا الهمداني (قدس سره) (المتوفى ١٣٢٢ للهجرة) في كتابه مصباح الفقيه[١١]، وكذا غيره من الأعلام.

---

(١) ينظر: الفاضل الهندي، كشف اللثام: ٢/ ٣٠٩.

(٢) ينظر: الخاجوئي، الرسائل الفقهية: ١/ ٤٧١.

(٣) ينظر: البحراني، الحدائق الناضرة: ٧/ ٢١١، ٨/ ١٦٨، ١٠/ ٤٥١، ١١/ ٨٥٥، ١٢/ ٣٨٦، ٢٥/ ٣٧٢.

(٤) ينظر: البهبهاني، مصابيح الظلام: ٧/ ٤٠٤.

(٥) ينظر: كاشف الغطاء، كتاب كشف الغطاء: ١/ ١٢٥.

(٦) ينظر: النراقي: عوائد الأيام: ص ٨٦٢.

(٧) ينظر: النراقي، مستند الشيعة: ٨/ ١٤.

(٨) ينظر: النجفي، جواهر الكلام: ١٢/ ٤، ١٣/ ١٤١.

(٩) ينظر: الأنصاري، الخمس: ص ٢٩٢.

(١٠) ينظر: الأنصاري، الطهارة: ٥/ ١٣٥.

(١١) ينظر: الهمداني، مصباح الفقيه: ٧/ ٢٧٨.

ومن الملاحظ والمهم أن يُشار إلى أنّ لكتاب سُليم بن قيس الهلالي مسيرة تأريخية حافلة بالمحطّات المهمّة والأساسية، فلم يخلُ قرن بل لم يخلُ نصف قرن من ذكر الكتاب أو المصنّف والإشارة إليه أو النقل عنه، وهذه من السّمات المهمّة والأساسية التي تدعم عادةً ثبوت الكتب والمصنّفات.

الكلام في الطرق إلى الكتاب، ورجال هذه الطرق:

حيث أنّ الأعلام قد أخذوا من الكتاب ونقلوا عنه كثيراً في موارد متعدّدة من الروايات، فلذلك ظهرت طرق متعدّدة إلى روايات كتاب سُليم بن قيس من قبل الأعلام كالكليني والصفّار والصدوق والطوسي والنجاشي وأضرابهم (قدّست أسرارهم الشريفة) وقد اُستقرئت ووصل تعدادها إلى (٢٢) طريقاً بتقريب أنّ الأسانيد الموجودة في مفتتح الكتاب بنفسها (١٨) طريقاً، وتفصيلها:

السند الأول إلى السند السادس عشر من الأسانيد المذكورة في عدد من نسخ الكتاب، كنسخة الحرّ ونسخة العلامة المجلسي.

بيان: تتصل الأسانيد إلى الشيخ الطوسي بأربعة طرق، هكذا:

١- هبة الله، عن ابن الشيخ، عن الشيخ الطوسي.

٢- الحسن بن هبة الله، عن ابن الشيخ، عن الشيخ الطوسي.

٣- ابن الكمال، عن العُريفي، عن ابن شهريار الخازن، عن الشيخ الطوسي.

٤- ابن شهر آشوب، عن جدّه، عن الشيخ الطوسي.

وتتصل الأسانيد من الشيخ الطوسي إلى سُليم بأربعة طرق:

١- الشيخ عن ابن أبي جيد، عن ابن الوليد وماجيلويه، عن الصيرفي، عن أبان، عن سُليم.

٢- الغضائري عن التلعكبري عن أبي علي بن همّام عن الحميري عن يعقوب بن يزيد عن ابن أبي عُمير عن عمر بن أُذينة عن أبان عن سُليم.

٣- الغضائري عن التلعكبري، عن أبي علي بن همّام عن الحميري، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن ابن أبي عُمير، عن ابن أذينة، عن أبان عن سُليم.

٤- الغضائري عن التلعكبري، عن أبي علي بن همّام، عن الحميري، عن ابن أبي الخطاب، عن ابن أبي عُمير، عن ابن أذينة، عن أبان عن سُليم.

وعلى هذا، فإذا ضُرِبت عدد الأسانيد الأربعة المنتهية إلى الشيخ، في عدد الأسانيد الأربعة المنتهية من الشيخ إلى سُليم، نتحصّل على (١٦) طريقاً.

١٧- السند المذكور في مفتتح عدد آخر من نسخ الكتاب، كنسخة صاحب روضات الجنّات والمحدّث النوري، ونصّه: ((محمّد بن صبيح بن رجاء، عن عصمة بن أبي عصمة البخاري، عن أحمد بن المنذر الصنعاني، عن عبد الرّزاق بن همّام الصنعاني، عن معمّر بن راشد البصري، عن أبان، عن سليم)).

١٨- السند المذكور في مفتتح عدد آخر من نسخ الكتاب وهذا نصّه: ((الحسن بن أبي يعقوب الدينوري، عن إبراهيم بن عمرو اليماني، عن عبد الرزاق بن همام الصنعاني، عن أبيه، عن أبان، عن سليم)).

١٩- السند المذكور في الذريعة: ((إبراهيم بن عمرو اليماني، عن معمّر، عن أبان، عن سليم)).

٢٠ و ٢١- السند المذكور في فهرستي الشيخ والنجاشي، وهو يتضمّن طريقين:

الأول: ابن أبي جيد، عن ابن الوليد، عن ماجيلويه، عن الصيرفي، عن حمّاد وعثمان ابنيْ عيسى، عن أبان، عن سُليم.

الثاني: ابن أبي جيد، عن ابن الوليد، عن ماجيلويه، عن الصيرفي، عن حمّاد، عن إبراهيم، عن عمرو، عن سُليم.

٢٢- السند المذكور في رجال الكشّي: محمّد بن الحسن، عن الحسن بن علي، عن إسحاق بن إبراهيم، عن عمر بن أذينة، عن

أبـان، عـن سُـليم[١].

ولنا في المقام كلام حاصله:

أمّـا بالنسـبة إلى طـرق المتأخّريـن ومتأخّـري المتأخّريـن، أعنـي مـا بعـد الشـيخ الطـوسي (قدس سره)، فقـد ذكرنـا غـير مـرّة أنّهـا طـرق تبرّكيـة مـن أجـل الدخـول في سلسـلة السـند وضـمان عـدم انقطـاع هـذه الطـرق المباركـة المبتـدأة بالمعصومـين (عليهم السلام) دون الأكثـر مـن ذلـك؛ لأنّهـا عـادةً أو في الأعـم الأغلـب لا تكـون مقرونـةً بمناولـة نسـخة خاصّـة مـن الكتـاب، أو التحديـث بالكتـاب، أو السـماع للكتـاب، ولـكلّ الأحاديـث المسـتبطنة في داخـل الكتـاب؛ فلذلـك لا تكـون طرقـاً إلى نسـخة معيّنـة مـن الكتـاب، بـل هـي طـرق إلى نفـس عناويـن وأسـماء الكتـب الموجـودة في الفهـارس ومـوارد سـند المصنّفـات لأصحابنـا المتقدّمـين دون الأكثـر مـن ذلـك، ومـا ينفـع في إثبـات تطابـق نسـختنا التـي بـين أيدينـا مـع نسـخة الأصـل إنّـما هـي الطـرق المقرونـة بمناولـة نسـخة معيّنـة مـن الكتـاب، أو المقرونـة بالسـماع والتحديث والاسـتماع، ونحـو ذلـك مـن طـرق تحمّـل الحديـث الحقيقيـة، وأمّـا مـا عليـه مـن طريقـة عنـد المتأخّريـن، والتـي تتضـح بصـورة أكثـر عنـد متأخّـري المتأخّريـن كالعلامـة المجلسـي (طاب ثراه) التـي أعملهـا في بحـار الأنـوار والحـرّ العامـلي (طاب ثراه) والتـي أعملهـا في وسـائل الشـيعة، القائمـة عـلى تحصيـل

(١) للاطـلاع عـلى جميـع هـذه الطـرق وتفصيلاتهـا ينظـر: كتـاب سـليم بـن قيـس: ص ٦٦ – ٦٨ مقدّمـة المحقـق محمّـد باقـر الأنصـاري

نسخة من الكتاب بالوجادة أو بالشراء أو بالبيع أو بالهدية من السوق أو الأشخاص أو المكتبات أو الهدايا ونحو ذلك، ومن ثمّ تصحيح هذه النسخة بطرقهم وإجازاتهم العامّة إلى المتقدّمين من أعلامنا عن طريق أساتذتهم ومشايخهم، فهذه الطريقة لا تنفع بشيء.

قد يُقال -كما قيل-: إنّ الأيادي الأمينة قد تداولت نسخ كتاب سليم بن قيس طيلة أربعة عشر قرناً، وقام العلماء بحفظ هذا الأثر القيّم من التراث الشيعي الخالد منذ القرن الأول وهلمّ جرّا إلى زماننا هذا، قرناً بعد قرن وجيلاً بعد جيل في سلسلة متلاحقة لم تنقطع، وتمثّل ذلك في روايتهم للكتاب وقراءته ومناولته وإجازته واستنساخه، ورواية أحاديثه والتحفّظ بنسخه الكثيرة ومخطوطاته، وأخيراً إخراجه إلى عالم النور ونشره العالمي.

والقرائن على وجود النسخ الكثيرة من الكتاب عند القدماء والمتأخرين، هي:

١- تداول كلمة كتاب سُليم على لسان عدّة منهم.

٢- تصريح عدّة منهم بالرواية عن كتابه.

٣- وجود ما نقلوه عن سُليم بعينه في نسخ كتابه الذي بين أيدينا.

٤- ذكر عدّة منهم طريقهم إلى كتاب سُليم.

٥- تكرّر الأسانيد المتشابهة في كتبهم.

٦- توافق الأسانيد في أحاديثهم مع أسانيد نسخ كتاب سُليم الذي بأيدينا غالباً.

٧- ذكر عدّة منهم مفتتح كتاب سُليم في كتبهم وتكلّمهم حول الكتاب، وإبراز الآراء عند البحث عن عنوانيه بصورة تدل على رؤيتهم للنسخة، ويؤيّد وجود النسخ الكثيرة شهادات العلماء باشتهار الكتاب في كلّ عصرٍ مثل ما عن ابن النديم (المتوفى ٣٤٨ للهجرة)، والنعماني (المتوفى ٤٦٢ للهجرة)، وابن الغضائري (المتوفى ٤٥٠ للهجرة)، وابن أبي الحديد (المتوفى ٦٥٦ للهجرة)[1].

ولكن يمكن الجواب عن ذلك بالقول:

أولاً: أنّ جميع ما ذُكِر يثبت اسم الكتاب وتداوله، وكذلك يثبت تطابق ما بأيدينا من نسخة مع نسخة الأصل في الموارد المنقولة فقط، ولكن هذا شيء والمطلوب شيء آخر، فالمطلوب إنّما هو إثبات التطابق بين ما بأيدينا من النسخة مع نسخة الأصل للكتاب وهذا عن طريق

(١) ينظر: ابن النديم، الفهرست: ص ٢٧٥، النعماني، الغيبة: ص٦١، العلامة الحلي، خلاصة الأقوال: ص ٨٣، ابن ابي الحديد، شرح نهج البلاغة: ١٢/ ٢١٦، الهلالي، كتاب سُليم بن قيس: ص ٨٥ - ٨٦ مقدّمة المحقق محمّد باقر الأنصاري.

التطابق بين ما نقله المتقدمون من الكتاب مع ما بأيدينا من الكتاب، وهذا يتطلب نقل كثير عن الكتاب وتتبعها وإجراء دراسة مقارنة مع بأيدينا من الكتاب، فإذا كان التطابق بين المنقول والموجود بين أيدينا بنسبة مئوية عالية، كالتسعين بالمئة أو الخمسة والتسعين بالمئة، فمثل هذا التطابق يورث لدينا الاطمئنان قطعاً، مع الالتفات إلى أنّ جملة أو بعض النسب من الاختلاف مقبولة، والتي عادةً ما تنشأ من السهو والخطأ والنسيان والتصحيف والنقل والاشتباه والغلط في بعض الأحيان، فإذا كان الأمر كذلك أمكننا القول حينئذٍ بتطابق ما بأيدينا من نسخة مع نسخة الأصل.

وأمّا تطابق مورد أو موردين أو خمسة أو عشرة أو عشرة بالمئة أو عشرين بالمئة من الكتاب مع ما بأيدينا من الكتاب، فهذا لا يمكن أن يورث الاطمئنان بالتطابق بين نسختنا الواصلة إلينا ونسخة الأصل.

وحتّى لو تمّ ذلك، فيبقى إشكال عدم وضوح وثاقة سُليم بن قيس الهلالي، وثبوت ضعف كلّ من أبان بن أبي عيّاش - أو عدم ثبوت وثاقته -، وكذلك الحديث في حال إبراهيم بن عمر الصنعاني، وغيرها من الموانع التي تحتاج إلى التحقيق والتدقيق والتثبّت للانتهاء إلى القول باعتبار الكتاب، وإن كان اعتبار مرويات سُليم بن قيس قريبة جدّاً بل ثابتة، وكذا اعتبار مرويات إبراهيم بن عمرو الصنعاني، كما سيأتي مفصّلاً، هذا من جانب.

ومن جانب آخر، فعمدة الحديث يقع في طريق الشيخ الطوسي والنجاشي والكشّي والكليني والصدوق (قدّست أسرارهم)، وهي تجتمع في أشخاص معينين، وهم:

١- أبان بن أبي عيّاش، وهذا الرجل هو الراوي الوحيد لكتاب سُليم بن قيس بلا شبهة، وقد نصّ الأعلام كالشيخ المفيد (قدس سره) بذلك، حيث قال: ((الكتاب المضاف إليه - أي إلى سُليم - برواية أبان بن أبي عيّاش))[١].

وكذلك ابن الغضائري، حيث قال: ((وينسب أصحابنا وضع كتاب سُليم بن قيس إليه))[٢].

مضافاً إلى تصريح ابن النديم في فهرسته حيث قال: ((ولم يروِ عنه غيره))[٣].

مضافا إلى ما هو موجود في نسخة كتاب سليم بن قيس الموجودة بأيدينا من أنّ سُليماً لم يسلّم كتابه إلا إلى أبان عند وفاته[٤].

ويعضد ذلك الكثير من الكلمات التي نقلناها سابقاً في المسيرة التأريخية للكتاب والأصل في وجوده، والتي تؤكّد هذا المعنى، وهو

(١) المفيد، تصحيح اعتقادات الإمامية: ص ١٤٩.
(٢) ابن الغضائري، الرجال: ص ٣٦ الرقم ١.
(٣) ابن النديم، الفهرست: ص ٢٧٥.
(٤) ينظر: الهلالي، كتاب سليم بن قيس: ٢/ ٥٥٨.

انحصار رواية كتاب سُليم بن قيس بأبان بن أبي عيّاش.

وعليه، فيقع الكلام أولاً في سُليم بن قيس، وثانياً في أبان بن أبي عيّاش.

أمّا الكلام في الشخصية الاولى سُليم بن قيس الهلالي:

فأصله من بني هلال من بني عامر، بطن من عامر بن صعصعة من هوزان من قيس ابن عيدان من العدنانية الذين كانوا يقطنون الحجاز[١].

وعندما قدم الحجّاج إلى البصرة سنة خمس وسبعين للهجرة وكان سُليم فيها فطلبه ليقتله، فهرب إلى بلاد فارس ومنطقة النوبندجان، وتوفّي سنة ست وسبعين للهجرة عن عمرٍ (٧٨) سنة[٢].

وقد ذكر البرقي سُليم بن قيس الهلالي في عداد الأولياء في طبقة أصحاب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام)[٣].

وكذا تعرّض لترجمته النجاشي في فهرست أسماء مصنّفي الشيعة، حيث قال عنه:

---

(١) ينظر: كحالة، معجم قبائل العرب: ٣/ ١٢٢١، ابن الأثير، اللباب: ٣/ ٣٩٦.

(٢) الهلالي، كتاب سُليم بن قيس: ص ٦٩ ـ ٧٣ مقدّمة المحقق محمّد باقر الأنصاري..

(٣) البرقي، الرجال: ص ٣٩ الرقم ٢٧.

((سُليم بن قيس الهلالي، له كتاب، يُكنّى أبا صادق، أخبرني علي بن أحمد القمّي، قال: حدّثنا محمّد بن الحسن بن الوليد، قال: حدّثنا محمّد بن أبي القاسم ماجيلويه، عن محمّد بن علي الصيرفي، عن حمّاد بن عيسى وعثمان بن عيسى، قال حمّاد بن عيسى: وحدّثنا إبراهيم بن عمرو اليماني عن سُليم بن قيس بالكتاب))[1].

ومن الواضح أنّ النجاشي لم ينص عليه لا بمدح ولا بذم ولا توثيق، والمهمّ في ترجمة النجاشي لسُليم أنّه يشير إلى أنّ إبراهيم بن عمرو اليماني أيضاً روى كتاب سُليم بن قيس عنه عن سُليم بن قيس، وبالتالي فهذا الكلام معارض للكلام المتقدّم من انحصار رواية كتاب سُليم بن قيس بأبان بن أبي عيّاش، فلاحظ.

وكذلك ترجم له الشيخ الطوسي (قدس سره) في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول:

((سُليم بن قيس الهلالي، يُكنّى أبا صادق، له كتاب أخبرنا به ابن أبي جيد، عن محمّد بن الحسن بن الوليد، عن محمّد بن أبي القاسم الملقّب بـ (ماجيلويه)، عن محمّد بن علي الصيرفي، عن حمّاد بن عيسى وعثمان بن عيسى، عن أبان بن أبي عيّاش، عنه، ورواه حمّاد بن عيسى، عن إبراهيم بن عمرو اليماني، عنه))[2].

---

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: ص ٨ الرقم ٤.

(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٤٣ الرقم ٣٤٦.

ومن الواضح أنّ الشيخ الطوسي كذلك لم ينص على حال الرّجل من ناحية الوثاقة أو الضعف، ولكنّه أشار إلى مسألة مهمّة، وهي:

أنّ له أكثر من طريق إلى سُليم بن قيس، وبالتالي يكون هناك راوٍ آخر لكتاب سُليم بن قيس عن سُليم نفسه غير أبان بن أبي عياش، وهو إبراهيم بن عمرو اليماني، حيث يشير الشيخ الطوسي كما هو الحال في إشارة النجاشي من أنّه مضافاً إلى طريق أبان بن أبي عيّاش عن سُليم، فكذلك هناك طريق إلى حمّاد بن عيسى عن إبراهيم بن عمرو اليماني عن سُليم بن قيس الهلالي، وبذلك يتأكّد هذا المعنى وهو أنّ أبان بن أبي عيّاش لم يكن هو الشخصية الوحيدة التي روت كتاب سُليم بن قيس عن نفس سُليم.

ثمّ أنّ عمدة ما اُستدل به على وثاقة سُليم بن قيس هما روايتان أوردهما الكشّي في اختيار معرفة الرجال:

الرواية الأولى:

وهي ما رواه الكشّي بقوله: ((حدّثني محمّد بن الحسن البرّاني، قال: حدّثنا الحسن بن علي بن كيسان، عن إسحاق بن إبراهيم بن عمرو اليماني، عن ابن أُذينة، عن أبان بن أبي عيّاش، قال: هذه نسخة كتاب سُليم بن قيس العامري ثمّ الهلالي، دفعه إلى أبان بن أبي عيّاش وقرأه وزعم أبان أنّه قرأه على علي بن الحسين (عليه السلام)) **قال: صدق**

سُليم رحمة الله عليه، هذا حديث نعرفه))[١].

الرواية الثانية:

محمّد بن الحسن قال: ((حدّثنا الحسن بن علي بن كيسبان، عن إسحاق بن إبراهيم، عن ابن أذينة، عن أبان بن أبي عياش، عن سُليم بن قيس الهلالي، قال: قلت لأمير المؤمنين (عليه السلام): إنّي سمعت من سلمان ومن المقداد ومن أبي ذر أشياء في تفسير القرآن وفي الرواية عن النّبي (صلى الله عليه وآله)، وسمعت منك بصدق ما سمعت منهم، ورأيت في أيدي الناس أشياء كثيرة في تفسير القرآن ومن الأحاديث عن نبي الله (عليه السلام) أنتم تخالفونه، وذكر الحديث بطوله، قال أبان: فقُدّر لي بعد موت علي بن الحسين (عليه السلام) أنّي حججت، فلقيت أبا جعفر محمّد بن علي (عليهما السلام)، فحدّثته بهذا الحديث كلّه ولم أحط منه حرفاً، فاغرورقت عيناه ثمّ قال: **صدق سُليم، قد أتى أبي بعد قتل جدّي الحسين (عليه السلام) وأنا قاعد عنده، فحدّثه بهذا الحديث بعينه، فقال له أبي: صدقت، قد حدّثت أبي وعمّي الحسن (عليه السلام) بهذا الحديث، عن أمير المؤمنين (عليه السلام)، فقالا لك: صدقت، قد حدّثك بذلك ونحن شهود، ثمّ حدّثاه أنّهما سمعا ذلك من رسول الله**، ثمّ ذكر الحديث بتمامه))[٢].

ولكن قبل الاستمرار في الحديث لا بدّ من الإشارة إلى مسألة

(١) الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ص ١٨٤ - ١٨٥.

(٢) المصدر نفسه: ص ١٨٥.

مهمّة، وهي مسألة انحصار رواية كتاب سُليم بن قيس بأبان بن أبي عيّاش، فالظاهر أنّ هناك ارتباكاً في طرق الشيخ الطوسي والنجاشي إلى كتاب سُليم بن قيس، فبالتدقيق في الطرق نعلم بأنّ إبراهيم بن عمرو اليماني لم يكن يروي مباشرةً عن سُليم بن قيس، فهذان الحديثان اللّذان رواهما الكشّي يشيران وبوضوح إلى أنّ إسحاق بن إبراهيم بن عمرو اليماني إنّما يروي عن سُليم بن قيس بواسطتين، وهما ابن أذينة وأبان بن أبي عيّاش، ومقتضى ذلك بأنّ إبراهيم بن عمرو اليماني والد إسحاق يحتاج إلى الواسطة للرواية عن سُليم بن قيس كما هو ظاهر الأسانيد، ولكن مع ذلك، فقد تقدّم منّا الحديث وقلنا بأنّ مسألة تعبير كل عنعنة على اختلاف في الطبقة، فهذا الأمر وإن كان في الأعم الأغلب صحيح ولكنّه ليس بقاعدة، فإنّه يمكن أن تكون هناك عنعنة ولكن منشأ العنعنة ليس هو اختلاف الطبقة، بل قد يكون منشأ العنعنة إنّما هو اختصاص الراوي بجملة روايات لم تتوّفر للآخرين، فعلى سبيل المثال لا إشكال ولا شبهة بأنّ مصاحبة المعصوم (عليه السلام) في جملة من المواقف غير متيسرة لعموم الرواة، على سبيل المثال: الجلوس على سفرة الأكل، أو المرافقة أثناء تأدية مناسك الحج، أو المرافقة أثناء طلوع الفجر، أو المرافقة أثناء طلوع الهلال، ونحو ذلك من المواقف، فإذا ما كان هذا الموقف الخاص مستلزماً لورود رواية متعلقة بالحدث كدعاء السفر أو دعاء رؤية الهلال أو نحو ذلك، ففي مثل هذه الحالات سوف

ينقل هذا الراوي الخاص الذي حضر هذه الحادثة مع المعصوم (عليه السلام)، ويكون نقله للحديث حصرياً، وبذلك يضطرّ زملاؤه ومعاصروه من الرواة إلى التماسه كطريق لرواية هذا الحديث، وبالتالي فنتيجة هذا الأمر أنّ هذا الراوي المعاصر للإمام (عليه السلام) والذي روى عنه مباشرةً، والذي يمكن أن يروي عنه مباشرةً كذلك، مع ذلك ففي هذه المواقف وفي هذه الروايات روى عنه بالواسطة.

وبالتالي، فمسألة تعبير العنعنة عن اختلاف في الطبقة، فهذا ليس بقاعدةٍ تامّة منضبطة في كلّ الموارد، بل هناك بعض الموارد يمكن استثناؤها من ذلك.

ثمّ أنّه يمكن الإجابة عن كلّ ما تقدّم بالقول:

أمّا ما ورد في رجال البرقي، فمن الواضح أنّ استفادة الوثاقة منه معلّق على ثبوت أصل ما بأيدينا من كتاب رجال البرقي، ومطابقة نسخته مع نسخة الأصل، والمختار -كما سيأتي مفصّلاً في البحوث القادمة إن شاء الله- أنّ الكتاب الذي بين أيدينا لا يمكن الاعتماد على نسخته الحالية، ولا الاستناد إلى شيء ممّا ورد فيه من أحوال الرّواة، أو معطيات علم الرّجال بصورةٍ عامّةٍ، مضافاً إلى مسألة اعتبار عدّ الرجل في عداد الأولياء في طبقة أمير المؤمنين (عليه السلام)، وأنّها فيها دلالة على الوثاقة في الحديث واعتبار المرويات.

وأمّا الحديث عن الروايتين اللتين وردتا في حقّ سُليم بن قيس، فإنّهما غير تامّتين من ناحية السند؛ وذلك لأنّ في كليهما يبتدأ السند بمحمّد بن الحسن الذي هو البرّاني أو البراثي، والرجل مجهول الحال، وكذلك الحال في من يحدّث عنه، وهو الحسن بن علي بن كيسان، فإنّه كذلك مهمل مجهول الحال، وكذلك الحال في إسحاق بن إبراهيم، فإنّه مهمل لم يرد توضيح بشأن حاله، هذا ما يخصّ الرواية الأولى.

وأمّا الرواية الثانية، فمن الواضح أيضاً أنّ محمّد بن الحسن الذي يبتدأ به طريق الرواية فهو مجهول مهمل الحال، وكذلك الحال فيمن يروي عنه في المقام، وهو الحسن بن علي بن كيسان، وكذلك الحال فيمن يروي عنه ابن كيسان هذا، وهو إسحاق بن إبراهيم، فإنّه كذلك مهمل لم يرد بحقّه توثيق أو إشارة إلى حاله، مضافاً إلى ما سيأتي في الحديث في ابن أذينة وابن أبي عيّاش وسُليم بن قيس نفسه.

ثمّ أنّ السند في كليهما ينتهي إلى أبان بن أبي عيّاش، وأبان بن أبي عيّاش ضعيف بتصريح الشيخ الطوسي (قدس سره) في رجاله، حينما عدّه في عداد أصحاب محمّد بن علي بن الحسين (عليهما السلام)، حيث قال عنه ((أبان بن أبي عيّاش: فيروز، تابعي، ضعيف))[1].

وزاد عليه ابن الغضائري في رجاله بالقول: ((تابعيٌّ، روى عن أنس بن مالك، وروى عن علي بن الحسين (عليهما السلام)، ضعيفٌ،

(١) الطوسي، الرجال: ص ١٢٦ الرقم ١٢٦٤.

لا يُتلفت إليه، وينسب أصحابنا وضع كتاب سُليم بن قيس إليه))[١].

وبذلك يمكن القول بسقوط كلتا الروايتين من ناحية السند، فلا يمكن الاستدلال بهما.

نعم، وثّقه جمعٌ من المتأخّرين كالعلامة الحلّي (قدس سره) في خلاصة الأقوال، وعدّه في القسم الأول الخاص بالثقات ومن يُركن إلى حديثهم[٢].

وتبعه في ذلك جمعٌ ممّن تأخّر عنه كالعلامة المجلسي (قدس سره) في بحار الأنوار، حيث عدّه من الثقات[٣]، والمامقاني (قدس سره) في تنقيح المقال، حيث قال: ((إنّ ظاهر أهل الرّجال أنّه ثقةٌ، معتمدٌ عليه، وقد يُطمئن بوثاقة الرجل من عدّ الشيخ في باب أصحاب السجاد (عليه السلام) إيّاه، وكونه صاحب أمير المؤمنين (عليه السلام)، وجعله إيّاه من أوليائه))[٤].

وكذلك ذهب إلى ذلك السيّد حسن الصدر (قدس سره) في كتابه تأسيس الشيعة لعلوم الإسلام، حيث قال:

((سُليم - بالتصغير - بن قيس الهلالي التابعي، صاحب علي (عليه السلام) والملازم له وللحسنين (عليهما السلام)، المنقطع إليهم، أوّل من كتب الحوادث الكائنة بعد وفاة رسول الله (صلى الله عليه وآله)، ثقةٌ، صدوقٌ، متكلمٌ،

(١) ابن الغضائري، الرجال: ص ٣٦ الرقم ١.
(٢) ينظر: العلامة الحليّ، خلاصة الأقوال: ص ٣٠٧ الرقم ١١٧٠ ق ١.
(٣) ينظر: المجلسي، بحار الأنوار: ٥٣/ ١٢٢.
(٤) المامقاني، تنقيح المقال: ٢٧ ٥٤.

فقيـهٌ، كثـير السّـماع))[1].

ولكـن مـن الواضـح أنّ هـذه التوثيقـات مبنيـةٌ عـلى مـا تقـدّم مـن الوجـوه، التـي اتضـح عـدم تماميـة بعـض منهـا.

والمتحصّل النهائي في حال سُليم بن قيس:

أنّ وثاقـة الرجـل وإن كانـت ليسـت بتلـك الوضـوح بطـرق أهـل الرّجـال ومناهجهـم المعتمـدة، ولكـن الأقـرب القـول باعتبـار مروياتـه بمجمـوع مـا تقـدّم.

وأمّا الكلام في الشخصية الثانية وهو أبان بن أبي عيّاش:

فقـد تقـدّم أنّـه هـو الـراوي الوحيـد لكتـاب سُـليم بـن قيـس عـن صاحـب الكتـاب، وإن كنّـا قـد أشرنـا إلى مـا أحـاط بذلـك مـن ملابسـات؛ مـن جهـة طريـق النجـاشي إلى سـليم بـن قيـس الـذي ذكـره في فهرسـت كتـب الشـيعة وأصولهـم، وكذلـك ملابسـات طريـق النجـاشي إلى سُـليم الـذي ذكـره في فهرسـت أسـماء مصنّفـي الشـيعة، وبالتـالي فـلا بـدّ مـن الحديـث عـن وثاقـة الرجـل مـن عدمهـا؛ وذلـك لأنّ عـدم ثبـوت وثاقتـه تهـدم أصـل الاعتـماد عـلى الكتـاب، فأبـان وُلِـد في حـدود سـنة (٦٢) للهجـرة، وتـوفّي في أوّل رجـب سـنة (١٣٨) للهجـرة عـن عمـرٍ بلـغ سـتاً

(١) الصدر، تأسيس الشيعة لعلوم الإسلام: ص ٢٨٢ ، ٣٥٧.

وسبعين عاماً، وكان له عند قدوم سُليم نحو (١٤) سنة[١].

وتقدّم الحديث أنّ سُليم توفّي سنة (٧٦) للهجرة، مضافاً إلى عدم بقائه عند أبان بن أبي عيّاش في بلاد فارس، وتحديداً في مدينة نوبندجان فترة طويلة، بل ما لبث أن مات في نفس سنة وصوله إلى نوبندجان؛ وذلك لأنّ الحجاج وصل البصرة سنة خمس وسبعين للهجرة، وطلب سليماً ليقتله في تلك السنة.

وعليه، فابتداءً يبعد -أو يصعب- أن لا يجد سُليم بن قيس شخصاً يتحمّل ما في كتابه من مسائل مهمّة إلا صبيٌ لم يبلغ الحلم، أو كان قريباً منه وعمره أربعة عشر عاماً ليودعه هذه الأسرار العظيمة والأمانة الكبيرة، فكيف لم يبحث عن العلماء أو الفقهاء أو المحدّثين في البصرة أو الكوفة أو بغداد أو المدينة أو قم أو الري، وغيرها من الحواضر العلمية التي كانت في تلك الأزمان والعصور، واختار مدينة نوبندجان التي لم تكن معروفة كمركز علمي؟ مضافاً إلى أنّ عمر الأربعة عشر عاماً لم يكن عمراً متعارفاً لتحمّل الرواية والحديث والتحديث والسماع، فقد ذهب جمع من الأعلام إلى المنع من تحمّل الرواية قبل البلوغ، واشترطوا البلوغ كشرط لتحمّل الحديث.

(١) ينظر: الأمين، أعيان الشيعة: ٥/ ٤٨، الذهبي، ميزان الاعتدال: ١/ ١٤.

ويمكن أن يُضاف إلى ذلك مسألة مهمّة، وهي:

أنّ مسألة تحمّل الحديث والتحديث به والرواية عن الآخرين لا ترتبط بالسن فقط، فإنّها ليست من العلوم التي تحتاج إلى الفطنة والذكاء فقط، كعلم الرياضيات أو الفلسفة أو نحو ذلك، وإنّما ترتبط بشكل وثيق جدّاً بحالة التراكم للمعلومات والروايات والخبرة المتولّدة من كثرة السماع والاستماع والتحديث والحديث والأخذ عن الآخرين ممّا يولد خبرةً متراكمةً بلحاظ السنين، وبالتالي فمرور السنوات الطويلة شرط أساسي لفهم ملابسات النقل للحديث والاستماع والسماع والتحديث.

وبالتالي فلا يمكن اعتبار أنّ مجرد وصول الراوي إلى سنّ البلوغ كأن يكون (١٤ أو ١٥) عاماً فإنّه يؤهّله لتحمّل الحديث، فإنّ تحمّل الحديث بحاجة إلى أكثر من ذلك، فإنّ فيه معانٍ فقهية وأخلاقية وكلامية وتفصيلات أخرى متعدّدة ومعقّدة، فبالتالي من الطبيعي أن يحتاج ـ مضافاً إلى البلوغ ـ إلى سنوات طويلة لا أقلّه خمس إلى عشر سنوات حتّى يستطيع هضم هذه المطالب العلمية، والوقوف على خباياها وخفاياها.

وما قيل في توجيه اختياره، من كون له ولع بالعلم والأحاديث على نمط الشباب المتدينين المتحفزين للمعرفة في ذلك الزمان، فاختاره

سُليم واختار له الّذي آواه لكي يسلّمه تلك الأمانة العلمية المهمة والخطيرة، والتي هي كتاب سُليم بن قيس[١].

من الواضح بأنّ هذا لا يعدو كونه كلاماً إنشائياً لا يوجد ما يدعم كلّ لفظة من هذه الألفاظ، بل ولا دليل عليه ولا شاهد ولا مؤيّد له، بل هو أقرب ما يكون إلى الفرض العام، فمن أين عُلِم أنّ أبان كان من المولعين بالعلم في تلك الفترة؟ ومن أين عُلِم أنّ من حول أبان اختاروا أبان لسُليم بن قيس حتّى يسلّمه الأمانة؟ فمن الواضح بأنّ هذا الكلام لا يمكن الاعتماد عليه؛ لأنّه ليس بكلام علمي.

نعم، ترجم له الشيخ الطوسي (قدس سره) في رجاله في غير موردٍ، وصرّح بأنّه ضعيفٌ[٢].

وزاد عليه ابن الغضائري: ضعيفٌ، لا يُلتفت إليه، وينسب أصحابنا وضع كتاب سُليم بن قيس إليه[٣].

ومنه يُعلم أنّه لم يكن ضعيفاً فقط، بل لمّح ابن الغضائري إلى إمكانية أنّه كان يضع الكتب والروايات وينسبها إلى غير أصحابها، وسيأتي مزيد بيان من هذه الجهة.

---

(١) ينظر: الهلالي، كتاب سليم بن قيس: ص ٧٧ مقدّمة المحقق محمّد باقر الأنصاري.

(٢) ينظر: الطوسي، الرجال: ص ١٢٦ الرقم ١٢٦٤.

(٣) ينظر: ابن الغضائري، الرجال: ص ٣٦ الرقم ١.

ثـمّ أنّـه قـد أُسـتدل عـلى وثاقتـه بعـدّة وجـوهٍ، منهـا مـا ذكـره جمـعٌ مـن العامّـة:

١- مـا ذكـره الذهبـي مـن أنّـه كان مـن العبـاد الذيـن يسـهرون الليـل بالقيـام ويطـوون النهار بالصيـام[١].

٢- ما ذكره العقيلي من أنّه كان طاووس القرّاء[٢].

٣- ما قاله أبا حاتم من أنّه كان رجلاً صالحاً[٣].

٤- ما قاله القلّاس من أنّه رجل صالح[٤].

وأمثالها من الوجوه ممّا ذُكِر في إثبات وثاقته[٥].

ولكـن مـن الواضـح بـأنّ هـذه الوجـوه مسـتقلة، وبنفسـها وكلٌّ عـلى حـدّه غـير تامّـة؛ وذلـك لمـا ذكرنـاه في مبحـث ألفـاظ التوثيـق مـن أنّ هـذه الألفـاظ لا تـدلّ عـلى إرادة وثاقـة الـراوي في الحديـث واعتبـار مروياتـه، بـل هـي تعبـيرات للدلالـة عـلى صلاحـه وحسـن أخلاقـه وتديّنـه وقيامـه بالمسـتحبات ونحـو ذلـك، وهـذا لا علاقـة لـه بالوثاقـة في الحديـث وتحمّـل

(١) ينظر: الذهبي، ميزان الاعتدال: ١/ ١٢.

(٢) ينظر: العقيلي، الضعفاء الكبير: ١/ ٣٨.

(٣) ينظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب: ١/ ٩٧.

(٤) ينظر: الذهبي، ميزان الاعتدال: ١/ ١٠.

(٥) ينظـر: الهـلالي، كتـاب سـليم بـن قيـس: ص ٨١ مقدّمـة المحقـق محمّـد باقـر الأنصـاري.

الروايـة واعتبـار المرويـات، وإن كان مجموعهـا يحمـل قيمـةً احتماليـةً معتـداً بهـا لإثبـات وثاقـة الرجـل واعتبـار مروياتـه.

نعم، ذُكِر وجه آخر في المقام، وحاصله:

إنّ الأقـرب قبـول رواياتـه تبعـاً لجماعة مـن متأخّـري أصحابنـا اعتماداً عـلى الثقـات المحدّثـين كالصفّـار وابـن بابويـه وابـن الوليـد وغيرهـم مـن الـرواة الذيـن يـروون عنـه[1].

ولكـن مـن الواضـح أنّ هـذا الوجـه بنفسـه لا يتـمّ، ولا يصلـح أن يكـون أمـارة بنفسـه عـلى الوثاقـة في الحديـث واعتبـار المرويـات؛ وذلـك لأنّ المتقدّمـين لم يكونـوا يعتمـدوا مسـلك الوثاقـة في قبـول الخـبر، بـل كان مـن المعلـوم أنّ مسـلكهم مسـلك الوثـوق كـما هـو ظاهـر كلماتهـم، وبالتـالي ففـي مسـلك الوثـوق لا ملازمـة بـين قبـول الخـبر ووثاقـة الـراوي.

ويُضاف إلى ذلك:

مـا ذكرنـاه في غـير مـورد أنّ اسـتعمال هكـذا وجـوه لإثبـات وثاقـة الـرواة بمعيـة روايـة الثقـات عنهـم كالصفّـار وابـن بابويـه وابـن الوليـد، فمثـل هـذا الوجـه إذا مـا تـمّ فـلا يبقـى هنـاك أيُّ راوٍ ضعيـف أو مهمـل؛ وذلـك لأنّـه لا يوجـد ولا راوٍ واحـد تقريبـاً لم يـروِ عنـه أعـلام الـرواة كابـن بابويـه وابـن الوليـد والصفّـار وغـيره والكلينـي، ولكـن الخـدش في أصـل

(١) ينظر: الشيخ موسى الزنجاني: الجامع في الرجال: ١/ ١١.

أمارية هذا الكلام على الوثاقة في الحديث واعتبار المرويات.

ثمّ أنّه قد ذُكِرت وجوهٌ أخرى، منها:

أنّ تضعيف المخالفين لأبان هو من مدائحه[1].

ولكن من الواضح أنّ ضعف هذا الوجه ظاهر جدّاً، فقد تقدّمت الإشارة قبل قليل بأنّ الذهبي والعقيلي وأبا حاتم وغيرهم من أهل الرجال من العامّة لم يكن موقفهم سلبياً من الرجل، بل وصفوه بأوصاف الصلاح ونحو ذلك، وبالتالي فعدم تمامية هذا الوجه واضح.

الوجه الثاني:

أنّه قد عُدّ من أصحاب خمسة من الأئمّة (عليهم السلام)، كما في رجال الطوسي.

والجواب عن ذلك تقدم مراراً، وهو:

أنّ مثل هذه الوجوه إنّما هي مبنية على الخلط وعدم استيضاح معنى عدّ الرجل أو الراوي في عداد أصحاب أحد من الأئمّة (عليهم السلام) في كتاب رجال الطوسي؛ وذلك لأنّ الصحيح هو أنّ الشيخ الطوسي حينما يعبّر عن راوٍ معيّن بكونه من أصحاب الإمام السجاد مثلاً أو

(١) ينظر: السيّد الصفائي الخونساري، كشف الأستار: ٢/ ٣٠.

غيره من الأئمّة المعصومين (عليهم السلام) في رجاله، فهو يريد الإشارة إلى طبقة الرجل فقط، والمقطع الزمني الذي عاش فيه الراوي، وأنّه عاش في الزمن الذي كان فيه الإمام السجاد (عليه السلام) حيّاً يرزق، ولا يريد الإشارة والصحبة بمعنى الملازمة والذي يمكن أن يُفهم منه الوثاقة في الحديث واعتبار المرويات، وهذا الخلط شائع عند الكثيرين.

الوجه الثالث:

أنّ محمّد بن أبي عُمير روى عن عمرو بن أذينة، عن أبان بن أبي عيّاش، فبالتالي نقل ابن أبي عُمير لكتاب سليم وأحاديثه بالأسناد إلى أبان بن أبي عيّاش يدل على الاعتماد عليه[1].

والجواب عن هذا الوجه واضح، وهو:

أنّ هذا الوجه مبني كما هو الظاهر على أنّ المفهوم من أنّ مشايخ الثقات كابن أبي عُمير ممّن لا يروي ولا يرسل إلّا عن ثقة، أنّ المراد بذلك وثاقة كلّ من وقع في أسانيد روايات ابن أبي عُمير، يعني وثاقة المشايخ المباشرين وغير المباشرين لابن أبي عُمير، والذين في المقام هم ابن أبي عيّاش، فإنّه من المشايخ غير المباشرين لابن أبي عُمير في هذا السند؛ لتوسط عمرو بن أذينة بين أبان بن أبي عياش ومحمّد بن أبي

(١) ينظر: الهلالي، كتاب سليم بن قيس: ص ٨٤ مقدّمة المحقق محمّد باقر الأنصاري.

عُمير.

ولكن ذكرنا فيما تقدم مفصّلاً في مبحث مشايخ الثقات، وتحديداً في مراسيل ابن أبي عُمير وصفوان والبزنطي وكذلك في مسانيده، أنّ غاية ما يمكن أن يُستفاد من ذلك التوثيق العام من أنّ ابن أبي عُمير وصفوان والبزنطي لا يروون ولا يرسلون إلّا عن ثقة، إنّما هو وثاقة مشايخ ابن أبي عُمير وصفوان والبزنطي والمباشرين لهم بحساب الاحتمال، وأمّا الذين هم من المشايخ غير المباشرين والذين يروون عنهم بواسطة، فمثل هؤلاء لا يكونون من الثقات بمعيّة رواية هؤلاء عنهم بصورة غير مباشرة، وذكرنا أنّ لازم هذا القول والالتزام به يلزم منه جملة لوازم لا يمكن الالتزام بها ذكرناها في محلّها فراجع[1].

وعليه، فهذا الوجه ساقط عن الاعتبار.

ثمّ أنّه حتّى على تقدير تمامية هذه الوجوه، فعندئذٍ نصل إلى نتيجة حالة من التعارض بين جرح كلّ من الشيخ الطوسي وابن الغضائري، وتعديل من تقدّم، ولا مرجح لتعديلهم على جرح الشيخ الطوسي وابن الغضائري، فيمكن أن يُقال بأنّه لا ثبوت لوثاقة الرجل.

(١) ينظر: عادل هاشم، مشايخ الثقات: ص ٢١٣.

وبعبارة أخرى:

بناءً على ما هو المختار وهو الصحيح من أنّ كلّ توثيق أو تضعيف وشاهد أو قرينة أو مؤيّد على ما يدلّ عليه، فإنّه يحمل قيمةً احتماليةً معيّنةً باتجاه إثبات ضعف أو وثاقة الراوي، فبالتالي ما تدفع به قرائن التوثيق لا تصل بنا إلى الاطمئنان بوثاقة الرجل، خصوصاً مع دفع قرائن التضعيف بالاتجاه المقابل، فمن الواضح أنّها تحمل قيماً احتمالية معتداً بها نسبياً، تمنع بشكل أو بآخر بحساب الاحتمال من وصولنا إلى الاطمئنان بوثاقة الرجل بنسبة اطمئنانية مقبولة.

وأمّا الشخصية الثالثة، وهو إبراهيم بن عمرو اليماني الصنعاني:

فقد وقع الرجل في جملة طرق الشيخ الطوسي (قدس سره) والشيخ النجاشي (رحمه الله) والشيخ الصدوق (طاب ثراه) والشيخ الكليني (قدس سره)، وكان هو الواسطة للرواية عن أبان بن أبي عيّاش، كما تقدم في استعراض الطرق، وهذا الرجل ممّن وثّقه النجاشي في فهرست أسماء مصنّفي الشيعة، وقال في حقّه: ((شيخ من أصحابنا، ثقة، روى عن أبي جعفر (عليه السلام) وأبي عبد الله (عليه السلام)، وذكر ذلك أبو العبّاس وغيره، له كتاب يرويه عن حمّاد بن عيسى وغيره))[1].

ولكن في قبال ذلك ضعّفه ابن الغضائري في رجاله، بالقول:

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: ص ٢٠ الرقم ٢٦.

((إبراهيم بن عمرو الصنعاني اليماني، ضعيف جدّاً، روى عن أبي جعفر (عليه السلام) وأبي عبد الله (عليه السلام)، وله كتاب))[١].

ولكن كنّا قد فصّلنا الحديث في الرجل في الطريق الحادي عشر من طرق الشيخ الصدوق في مشيخة كتاب من لا يحضره الفقيه، وانتهينا إلى اعتبار مرويات الرجل فراجع هناك[٢].

فتحصّل ممّا تقدّم:

أنّه لا يمكن الركون إلى طريق كتاب سُليم بن قيس المتقدّم الإشارة إليه؛ لما تقدّم من عدم ثبوت بعض من وقع في طريق كتاب سُليم، إلّا أنّه مع ذلك فقد ذهب سيّد مشايخنا المحقق الخوئي (قدس سره) إلى وجود طريق آخر للكتاب، غير الطريق الذي يمرّ بأبان بن أبي عيّاش، مستنداً في ذلك إلى ما جاء في كتاب النجاشي، حيث قال فيه: ((قال حمّاد بن عيسى: حدّثنا إبراهيم بن عمرو اليماني، عن سُليم بن قيس بكتابه))[٣].

وكذا ما رواه الشيخ الطوسي (قدس سره) في الفهرست، حيث قال في ترجمة سُليم بن قيس: ((ورواه حمّاد بن عيسى، عن إبراهيم بن عمرو

(١) ابن الغضائري، الرجال: ص٣٦ الرقم ٢.
(٢) ينظر: عادل هاشم، مشيخة كتاب من لا يحضره الفقيه: ١/ ١٣٥.
(٣) النجاشي، فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: ص ٨ الرقم ٤.

اليماني عنه))[١].

وهذا الطريق خالٍ عن أبان بن أبي عيّاش، كما هو واضح كما أشار إلى ذلك (قدّس الله نفسه) في معجم رجال الحديث[٢].

إلا أنّه قد أجيب عن هذا القول بما حاصله:

إنّ المظنون وقوع السقط في السند المذكور في الكتابين[٣]، فإنّ سُليم بن قيس من الطبقة الثانية، وإبراهيم بن عمرو من أحداث الطبقة الرابعة، والظاهر أنّه لم يدركه، ويؤكد هذا بل يدل عليه قول ابن الغضائري[٤] من أنّ أسانيد هذا الكتاب تختلف تارةً برواية عمرو بن أذينة، عن إبراهيم بن عمرو الصنعاني، عن أبان بن أبي عيّاش عن سليم، وتارةً يروي عن عمرو عن أبان بلا واسطة، فإنّه يشهد على أنّ إبراهيم بن عمرو اليماني إنّما كان يروي الكتاب بواسطة أبان بن أبي عيّاش عن سُليم، لا بلا واسطة، وبذلك يظهر أنّ ما ورد في بعض

(١) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٤٣ الرقم ٣٤٦.

(٢) ينظر: الخوئي، معجم رجال الحديث: ٨/ ٢٢٧.

(٣) في رجال النجاشي ص ٨ سقط آخر، حيث ورد فيه هكذا: (عن محمّد بن علي الصيرفي، عن حمّاد بن عيسى وعثمان بن عيسى، قال حمّاد بن عيسى: وحدّثنا إبراهيم بن عمرو اليماني عن سليم بن قيس بالكتاب)، حيث سقط بعد قوله: (عثمان بن عيسى) قوله: (عن أبان بن أبي عيّاش)، كما يظهر من طريق الشيخ في فهرست كتب الشيعة وأصولهم ص ٢٣٠.

(٤) ينظر: ابن الغضائري، الرجال: ص ٦٤.

مواضع الكافي[١] من رواية إبراهيم بن عمرو عن سليم مباشرة يشتمل على السقط، ولعلّه من سوء النقل عن كتاب إبراهيم بن عمرو[٢].

والصحيح ما ورد في مواضع أخرى من روايته عنه بواسطة أبان بن أبي عيّاش، كما في الكافي[٣]، وكذا في الخصال[٤]، وكذا في الغيبة لشيخنا الطوسي[٥].

ولا بأس باستذكار ما قدّمناه من الإشارة إلى عدم ضرورة تعبير العنعنة عن اختلاف الطبقة، ولكن هذا الاحتمال لا يصمد أمام هذه الشواهد والمؤيّدات القوية، وبذلك الظاهر أنّ الصحيح هو ورود السقط في هذا الطريق، وبناءً على ذلك فترجع مشكلة ورود أبان بن أبي عيّاش وما فيه من كلام في عدم الوثاقة، وإن كان الأقرب على تقدير

---

(١) ينظر: الكليني، الكافي: ١/ ١٩١، ٨/ ٥٨، ٣٤٣.

(٢) ما في بعض الموارد من ذكر إبراهيم بن عثمان بدل إبراهيم بن عمرو كما في الكافي (٨/ ٥٨) تصحيف، فإنّ عثمان كان يكتب في القديم بحذف الألف عثمن، فكان يقرب من عمرو في رسم الخط فيكثر تصحيف أحدهما إلى الآخر، ومثل ذلك ما ورد في كمال الدين للصدوق.
ينظر: الصدوق، كمال الدين وتمام النعمة: ١/ ٢٤٠، ٢٦٢، الصفار، بصائر الدرجات: ١/ ٨٣.

(٣) ينظر: الكليني، الكافي: ١/ ٦٢، ٥٢٩، ٥٣٩، ٢/ ٤١٤.

(٤) ينظر: الصدوق، الخصال: ص ٢٥٥، ٧٧.

(٥) ينظر: الطوسي، الغيبة: ص ١٩٣، محمّد رضا السيستاني، قبسات من علم الرجال: ٢/ ٢٠٠ - ٢٠١.

تمامية هذه الطرق وعدم وجود السقط تمامية الطريق ووثاقة رجاله، خصوصاً بعد أقربية اعتبار مرويات إبراهيم بن عمرو الصنعاني، وأقربية وثاقة سُليم بن قيس على تفصيل يأتي.

نعم، وثاقة إبراهيم بن عمرو تامّة عند سيّد مشايخنا المحقّق الخوئي؛ وذلك من جهة أنّه لم يقل بثبوت كتاب ابن الغضائري، وبالتالي فلا عبرة لتضعيفه لإبراهيم هذا، ويبقى توثيق النجاشي سليماً على المعارض.

ولكن عرفت أنّ الصحيح -وهو المختار- ثبوت نسبة كتاب الضعفاء إلى ابن الغضائري، ووجوب الأخذ بكلّ ما فيه من تضعيفات وغيره من معطيات رجالية، وما قيل من التفصيل في هذا الكتاب بردّ تضعيفاته وقبول معطياته الرجالية الأخرى، فإنّه لا وجه له كما هو الصحيح، وقد تقدّم تفصيل ذلك في محلّه.

ثمّ أنّه قد أُدعي إمكان إيجاد طريق آخر غير ما تقدّم، من خلال القول:

إنّه بعد التتبّع ظفرنا بطريق آخر غير ما ذكره صاحب الوسائل في إجازته للفاضل المشهدي، وهو طريق صاحب الوسائل نفسه إلى الكليني (قدس سره)[1]، وهذا الطريق وإن كان ينتهي إلى أبان وهو لم يوثّق، إلا

(١) ينظر: المجلسي، بحار الأنوار: ١٠٧/ ١٢٠.

أنّنا ذكرنا فيما سبق أنّه إذا كان لأحد مشايخ النجاشي طريقان، وكان أحدهما معتبر ولم يذكر اختلاف النسخ، أمكن تركيب السند وتصحيح الطريق.

وفي المقام يمكننا إجراء هذا الأمر، وذلك بتصحيح الطريق بواسطة رواية حمّاد بن عيسى، عن إبراهيم بن عمرو اليماني، عن سليم بن قيس، وهو طريق صحيح ذكره النجاشي.

نعم، صدر هذا الطريق ضعيف بالصيرفي، وحيث أنّ صدر طريق الكليني الذي ينتهي إلى حمّاد صحيح، وذيله الذي ينتهي إلى أبان ضعيف بأبان، فحينئذٍ نرفع اليد عن صدر سند النجاشي المشتمل على الصيرفي، ونضع مكانه صدر سند الكليني إلى حمّاد، ونُبقي ذيل سند النجاشي في المنتهي إلى إبراهيم بن عمرو على حاله، فيصحّ السند.

وبعبارة أخرى:

إنّ موضع الاشتراك بين السندين هو حمّاد بن عيسى، فنأخذ ما قبل حمّاد من سند الكليني، وما بعد حمّاد من سند النجاشي، فيتركّب من ذلك سند صحيح، هذا مع ملاحظة أنّ لصاحب الوسائل طريقاً لكلّ من النسختين، ويروي كتاب سُليم بكلا الطريقين، ولم يذكر أنّ بينهما اختلافاً، بل يمكن بهذه الملاحظة في رواية الشيخ (رحمه الله) للكتاب بطريقين، بطريقه الذي ذكره صاحب الوسائل، وبطريقه الذي

يروي جميع روايات الكليني، وعلى ضوء هذا المبنى يصح كتاب سُليم، ويرتفع الإشكال، ويمكن الاعتماد عليه، وتتمّ دعوى صاحب الوسائل[1].

ولكنّ هذا الوجه غير تامٍ؛ وذلك لأمور:

الأمر الأول:

أنّنا ذكرنا غير مرّةٍ أنّ الطرق العامّة للمتأخّرين ومتأخّري المتأخّرين من أصحابنا، ومنهم صاحب الوسائل وصاحب البحار (قدّست أسرارهم) وأضرابهم ومن هم في طبقتهم حتّى من قبلهم من الطبقات، وهي التي يذكرونها عادةً في الإجازات العامّة المتعارفة لديهم، فما هذه الطرق إلّا طرق عامّة لعناوين الكتب والمصنّفات الواردة في الفهارس العامّة والخاصّة للمكتبات والأشخاص ومكان سرد مصنّفات أصحابنا، دون أن تكون طرقاً إلى نسخة خاصّة من تلك الكتب، أو إلى محتوى تلك الكتب من الروايات.

مضافاً إلى ذلك، فإنّها لا تكون مقرونة بمناولة نسخة خاصّة من الكتاب حتّى يمكن القول بالتطابق بين نسخة الأصل وما بأيدينا من نسخة للكتاب، والذي هو النافع في الاعتماد على محتوى الكتاب دون ثبوت أسماء الكتب فقط، فإنّ ثبوت هذه الأسماء لا تنفع في ثبوت

(١) ينظر: الداوري، أصول علم الرجال بين النظرية والتطبيق: ١/ ٤٩١ - ٤٩٢.

محتواها إلّا من خلال تطابق نسخة الأصل مع النسخة التي بين أيدينا، والذي يمكن تحصيله بمعية عدّة طرق، منها: إجراء مقارنة ودراسة مقارنة بين النقولات التي نقلت عن الكتاب مع الواصل إلينا من نسخة الكتاب، أو الدراسات المقارنة بين مختلف نسخ الكتاب مع قدمها ووصولها إلى زمن المصنّف، ونحو ذلك من الطرق، وبناءً على ذلك فلا ينفع مثل هذا الطريق.

الأمر الثاني:

أنّه لو تنزّلنا عن ذلك، فمع ذلك يوجد آخرون غير أبان والصيرفي لم تثبت وثاقتهم، وبناءً على هذه المحاولة يكون إبراهيم بن عمرو اليماني موجوداً في السند الجديد، وهو كما قيل: لم يثبت له توثيق، فعليه يعود الإشكال من جديد، ولكنّ الانصاف أنّ هذا الايراد الثاني غير وارد بعدما انتهينا إليه من اعتبار مرويات إبراهيم بن عمرو اليماني.

فتحصّل ممّا تقدّم:

أنّ هناك جملة من الأمور تمنع عن القول بثبوت الكتاب واعتبار مروياته، منها:

الأمر الأول:

عدم وضوح وثاقة سُليم بن قيس الهلالي نفسه، ومنشأ ذلك عدم ثبوت توثيقه من الطوسي والنجاشي، على الرغم من تعرّضهم لترجمته مفصّلاً، وذكرهم لطرقهم إلى كتابه، وما قيل من دلالة بعض الأدلّة على وثاقته من كلمات البرقي وغيره، فإنّه غير ثابتٍ لا الكتاب ولا النسبة إلى البرقي، وإن كان الانصاف أنّ الأقرب اعتبار مرويات سُليم بن قيس الهلالي بمعية مجموع ما قيل بحقّه.

الأمر الثاني:

أنّه كيف يثق رجل كبير وصحابي والمفروض أنّه حضر الغزوات وكانت له لقاءات ولقاءات لطفل لم يبلغ الحُلم بعد ولم يبلغ التكليف الشرعي وبعمر أربعة عشر سنة ولم يكن يعرفه بل هو غريب عنه، ومع ذلك يسلّم له كتاب يحافظ عليه طول حياته وفيه أسرار آل محمّد (عليهم السلام) ومصير الأمّة والإسلام، فكيف يُقدم على مثل هذا والصبي لم يبلغ الحُلم ولم يصل إلى مرحلة وعيٍ تام لعظم المهمّة الملقاة على عاتقه؟

وكيف لم يجد لكتابه من يتحمله من الرواة والأصحاب والفقهاء والأنصار- خصوصاً أنّه كان في البصرة وهي قريبة على الكوفة مهد أنصار أهل البيت (عليهم السلام) ومقر حكومة أمير المؤمنين (عليه السلام)، فهذا الأمر بعيد جدّاً، بل يحتاج إلى مقاربة وتوضيح وتدقيق من الناحية التأريخية، فلعلّ الباحث بدقّة بهذه الجزئية يتحصّل على جملة موارد ومعطيات تأريخية تفسر لنا هذا الموقف منه.

الأمر الثالث:

أنّه قد صرّح الأعلام كالشيخ الطوسي وابن الغضائري بضعف أبان بن أبي عيّاش، وبكونه ممّن يضع الحديث، وينسب الكتب لغير مصنّفيها، وبالتالي فنحتاج إلى مزيد بيان وتدقيق من هذه الجهة للوقوف على حيثياتها بالتفصيل.

الأمر الرابع:

ما يمكن أن يُقال من عدم ثبوت وثاقة إبراهيم بن عمرو اليماني، الذي روى الكتاب عن أبان بن أبي عيّاش، خصوصاً بعد عدم تمامية ما أُقترح من طرقٍ لتجاوز أبان بن أبي عيّاش وإن كان الإنصاف اعتبار مرويات إبراهيم بن عمرو على ما ذكرناه مفصّلاً في مشيخة من لا يحضره الفقيه، وبذلك أي بالقول باعتبار مرويات إبراهيم بن عمرو نكون قد أخرجنا أمراً مهماً مانعاً عن القول باعتبار كتاب سُليم بن

قيس.

الأمر الخامس:

أنّ هناك جملة من الاعتراضات العامّة على الكتاب، منها:

أولاً: أنّه قد ذُكِر فيه أنّ محمّد بن أبي بكر قد وعظ أباه أمير المؤمنين (عليه السلام) عند الموت، فكيف يُعقل مثل هذا؟ وهل وُلِدَ من يعظ أمير المؤمنين (عليه السلام) وقائد الغرّ المحجلين؟! مع أنّ محمّد بن أبي بكر ليس بمعصوم، وأمير المؤمنين (عليه السلام) أبو الأئمّة المعصومين، وهو رمز العصمة.

ثانياً: أنّ الوارد فيه كون الأئمّة ثلاثة عشر إماماً، وهذا خلاف ثوابت مذهب الاثنا عشرية كما هو واضح.

نعم، ذكر الشهيد الثاني (قدس سره) في توجيه هذين الموردين، أنّ الذي رآه من نسخة الكتاب أنّه:

أولاً: أنّ عبد الله بن عمر وعظ أباه.

ثانياً: أنّ الأئمّة من ولد إسماعيل ثلاثة عشر، وهم رسول الله (صلى الله عليه وآله) والأئمّة الاثنا عشر.

ومن الواضح أنّه بناءً على هذا، فيكون الكتاب ممّا زيد فيه أو نُقّص، أو خُلّط فيه أو دُسّ فيه، ولم يكن نقياً صافياً، ومثل هذا وإن كان

داعياً لحلّ هذه المشكلة المتقدّمة، ولكنّه في نفس الوقت يفتح الباب على عدم التعويل على الكتاب؛ من جهة احتمال الزيادة والنقيصة فيه.

فبالتالي، نحتاج في هذا الأمر الخامس إلى الوقوف على تطابق النسخ، فلعلّنا نجد أنّ هذه الزيادة وهذا التوضيح هو الموجود في الأعم الأغلب من النسخ حتّى يكون هو الأصل، وما هو مستشعر ومستظهر من الكلام غير المقبول هو الذي كان في نسخة، فلا يكون معوّلاً عليه.

الأمر السادس:

ما أشار إليه جمع من الأعلام كالشيخ المفيد (قدس سره) (المتوفى ٤١٣ للهجرة)، في غير مورد من أنّ الكتاب غير موثوق به، منها ما ذكره في آخر تصحيح الاعتقاد، حيث قال:

((وأمّا ما تعلّق به أبو جعفرٍ (عليه السلام) من حديث سليم الذي رجع فيه إلى الكتاب المضاف إليه برواية أبان بن أبي عيّاش، فالمعنى فيه صحيح، غير أنّ هذا الكتاب غير موثوق به، ولا يجوز العمل على أكثره، وقد حصل فيه تخليط وتدليس، فينبغي للمتدين أن يتجنّب العمل بكلّ ما فيه، ولا يعوّل على جملته))[1].

ومن الواضح أنّ هذا الكلام الذي تفضل به الشيخ المفيد

(١) المفيد، تصحيح الاعتقاد: ص ١٢٦، ١٤٩.

(قدس سره) قبل أكثر من ألف عامٍ لهو دعوى صريحة إلى مزيد من التحقيق والتدقيق في جوانب متعدّدة من الكتاب كان حرياً بأهل العلم والتحقيق التدقيق فيها للوصول إلى نتائج تدعم اعتبار الكتاب.

فالمختار النهائي في الكتاب:

أنّ أمر كتاب سُليم بن قيس ليس بالأمر الواضح المعلوم جدّاً؛ فإنّ فيه جملةً من الخصائص تجعله في دائرة الكتب المعتبرة المعتمدة، والتي لم نلاحظها في أغلب الكتب الروائية التي وقع الحديث فيها، منها:

أولاً: ثبوت وجود أصل الكتاب من قبل أهل الفهارس من أصحابنا المتقدّمين، وتوصيفهم للكتاب بنحو أوصافٍ لا يدعُ مجالاً للشكّ بأصل وجوده وشهرته.

ثانياً: نقل الأعلام من الكتاب بصورة كبيرة جدّاً منقطعة النظير وبوتيرة متصاعدة منذ القرن الثالث الهجري، فلا نجد علماً من الأعلام المتقدمين إلا ونقل عنه وأشار إليه بدءاً من الصفّار (المتوفى ٢٩٠ للهجرة)، والكشّي ووالد الصدوق (المتوفى ٣٢٩ للهجرة)، والكليني (المتوفى ٣٢٩ للهجرة)، والصدوق (المتوفى ٣٨١ للهجرة)، وابن شعبة الحرّاني ممّن عاش في القرن الرابع الهجري، والمسعودي من العامّة (المتوفى ٣٤٦ للهجرة)، وابن النديم المعاصر للشيخ الصدوق و(المتوفى سنة ٣٨٤ للهجرة)، والشيخ المفيد (قدس سره) (المتوفى ٤١٣ للهجرة)،

ومن ثمّ النجاشي (المتوفى سنة ٤٥٠ للهجرة)، والطوسي (المتوفى ٤٦٠ للهجرة)، والنعماني وابن شهر آشوب (المتوفى سنة ٥٨٨ للهجرة)، والمحقق الحلّي (قدس سره) (المتوفى ٦٧٦ للهجرة)، والسيّد أحمد بن طاووس (المتوفى ٦٧٣ للهجرة)، والعلامة الحلّي (قدس سره) (المتوفى ٧٢٦ للهجرة)، والشهيد الثاني (قدس سره) (المتوفى ٩٦٦ للهجرة)، والأردبيلي (رحمه الله) في مجمع الفائدة والبرهان و(المتوفى سنة ٩٩٣ للهجرة)، ومحمّد بن الحسن بن الشهيد الثاني (المتوفى ١٠٣٠ للهجرة) في استقصاء الاعتبار، وجمعٌ آخر ممّن جاء من بعدهم.

والإنصاف أنّ هذا المقدار من النقل عن الكتاب، والإشارة إلى الكتاب لا يمكن إهماله ورفع اليد عنه، خصوصاً مع ما يمثله من مؤشّر واضح على وجود الكتاب ومعروفيته ومشهوريته ومعروفية خصائصه وسماته العامّة،، وغيرها من الصفات التي تدعم ثبوت الكتاب واعتباره ولا يُقاس هذا الكتاب بغيره من الكتب التي كانت سيرتها غامضةً غير واضحة.

ولكن في مقابل ذلك، هناك جملة أمور تدعم عدم الاعتماد على الكتاب:

١-مسألة اعتبار مرويات سُليم بن قيس الهلالي، وكنّا قد تغلبنا عليها وانتهينا إلى القول باعتبار مروياته.

٢- مسألة اعتبار مرويات إبراهيم بن عمرو الصنعاني اليماني، وحُلّت هذه المشكلة من خلال ما ذكرناه من الانتهاء إلى اعتبار مرويات الرجل على تفصيلٍ تقدّم.

٣- ضعف أبان بن أبي عيّاش، أو قُل عدم ثبوت وثاقة الرجل في المرويات، وهذه نقطة سلبية، خصوصاً مع توصيفه من قبل ابن الغضائري أنّه نسب كتاب سُليم بن قيس لسُليم.

ولكن مع ذلك قد يُقال:

لماذا لا نقول بأنّ دور أبان شرفيٌ في مجرد نقل الكتاب إلى الآخرين؟ فعندئذٍ إذا ما قلنا بأنّه دوره شرفي، فلا حاجة حينئذٍ للحديث عن إثبات وثاقته.

والجواب عن ذلك:

أولاً: أنّ الرجل ممّن نصّ الأعلام على ضعفه، والحدّ الأدنى المقبول في صاحب الدور الشرفي أن لا يكون مطعوناً عليه، بل غاية ما يمكن أن يُقبل منه أن يكون ممّن سكت عنه الأعلام ومهملاً من ناحية التوثيق والتضعيف.

ثانياً: أنّ الدور الشرفي كذلك يتطلب فهماً واستيعاباً لأهمية ما ينقله للآخرين، ومن الواضح أنّ ابن أربع عشرة سنة يصعب القول باستيعابه لهذا الأمر الكبير، خصوصاً مع ما ذكرناه من أنّ تحمّل

الرواية لا يحتاج فقط إلى الذكاء والفطنة كعلم الرياضيات ونحوه، وإنّما يحتاج إلى خبرة متراكمة على طول السنين، وهذه يشترط فيها مرور الزمن بنفسه بغضّ النظر عن المقدّمات الأخرى، فيحتاج إلى سنوات متعدّدة ولا أقل أربع إلى خمس أو ست سنوات مع الجد والاجتهاد، ومثل هذا غير متوفر في الرجل.

وعليه، فيمكن القول:

أولاً:

أنّ نقولات الأعلام عن الكتاب يمكن الركون إليها بشكل من الإشكال.

ثانياً -وهو الأهم-:

لا بدّ من إجراء دراسة مقارنة تطابقية بين نقولات الأعلام عن الكتاب مع المقابل لها ممّا وصلنا في الكتاب، فإذا أحرزنا التطابق بنسبة عالية جدّاً كأن تكون (٩٠٪ أو ٩٥٪)، أو نحو ذلك أمكن الاعتماد عليها، وهذا يحتاج إلى جهدٍ علميٍ كبيرٍ كما هو معلوم، نسأل الله تعالى أن يوفّقنا أو يوفّق غيرنا من الباحثين لتلك المهمّة لما فيها من خير كبير.

ثالثاً:

لا بدّ من الوقوف مطوّلاً عند مسألة تحمّل ابن أبي عيّاش الذي لم يبلغ الحُلم وقتها، حيث كان عمره حوالي (١٤) سنة في سنة (٧٦) لكتاب سُليم بن قيس، فكيف اختاره سُليم لهذا الأمر الخطير والكبير والمهم؟ خصوصاً بعد تصريح سُليم بن قيس أنّ الناس ينكرون ويعظمون ما أورده في كتابه من أحاديثه كما تقدّمت الإشارة إليه، ومن الطبيعي جدّاً أن تكون لسليم فرصة لاختيار من هو أكبر سنّاً وأنضج وعياً وأكثر فهماً ودرايةً بالحديث، بما يضمّه الكتاب من مسائل مهمّة وخطيرة، كما هو معلوم إلى يومنا هذا.

فهل لم يجد سُليم ولا شخصية واحدة يُعتمد عليها؟ هذا سؤال مهم يحتاج إلى إجابة منطقية واضحة مشفوعة بالأدلة والقرائن.

رابعاً:

مسألة اختيار الأطفال أو قل الصبيان ممن هم دون سن البلوغ لتحميلهم هكذا مهام خطيرة وجسيمة مسألة تستحق الوقوف أمامها بالبحث والتحقيق، خصوصاً مع ما هو المعلوم من إمكانية وجود جملة من الملابسات في مثل هكذا موارد.

فالنتيجة النهائية للمختار في الكتاب:

أنّ الكتاب حتّى بعدما قطعناه من مراحل بحثية مهمّة وأساسية فيه، فإنّه يحتاج إلى مزيد تحقيق من الجهات التي ذكرناها،، ولا يجوز رفع اليد عنه؛ لأنّه متحصّل على معايير مهمّة وأساسية لإثبات الكتب من أصحابنا المتقدمين لم يتحصل عليها كثير من الكتب الروائية، كوجوده وكثرة النقل عنه وغيرها، كما أنّه لا بدّ أن لا نقول باعتباره مباشرةً وبجميع ما فيه من دون تحقيق الجهات التي أشرنا إليها آنفاً.

وبذلك ينتهي ما أردنا الإشارة اليه بخصوص كتاب سليم بن قيس الهلالي، متأملين أن يدعم هذا البحث ببحوث أخرى للوقوف على حقيقة الكتاب بصورة واضحة، ومن الله نستمد العون والتوفيق .

والحمد لله أولاً وآخراً.

فهرسُ المصادرِ والمراجعِ

فهرسُ المصادرِ والمراجعِ

١. أجوبة المسائل المهنائية: الحلي، الحسن بن يوسف بن علي بن محمد بن مُطهّر (ت٧٢٦هـ ئ)، الطبعة الأولى: ١٤٠١ للهجرة: مطبعة الخيام: قم..

٢. الاحتجاج: الطبرسي، أبو منصور، أحمد بن علي بن أبي طالب(ت ٥٦٠ هـ)، تحقيق وتعليق: السيد محمد باقر الخرسان، سنة الطبع : ١٣٨٦ - ١٩٦٦ م، الناشر : دار النعمان للطباعة والنشر - النجف الأشرف.

٣. الاختصاص: المفيد، أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان (ت ٤١٣ هـ) تحقيق : علي أكبر الغفاري ، السيد محمود الزرندي، الطبعة : الثانية . سنة الطبع : ١٤١٤ - ١٩٩٣ م، الناشر : دار المفيد للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت - لبنان.، المصادر.

٤. اختيار معرفة الرجال: الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن (ت: ٤٦٠ هـ)، تحقيق: محمد تقي الميبدي والسيد ابو الفضل الموسويان، الطبعة الاولى: ١٣٨٢هـ، الناشر: مؤسسة الطباعة والنشر التابعة لوزارة الثقافة والارشاد الاسلامي- طهران.

٥. الاستبصار: الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن (ت: ٤٦٠ هـ) تحقيق : تحقيق وتعليق : السيد حسن الموسوي الخرسان. الطبعة

: الرابعة. سنة الطبع : ١٣٦٣ ش المطبعة : خورشيد، الناشر: دار الكتب الإسلامية - طهران..

٦. استقصاء الاعتبار في شرح الاستبصار: الشيخ محمّد بن الحسن بن زين الدين الشهيد الثاني (ت ١٠٣٠هـ)، تحقيق: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، سنة الطبع: ربيع الثاني ١٤١٩هـ، الناشر: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث.

٧. أصول علم الرجال بين النظرية والتطبيق: الداوري، الشيخ مسلم بن صمد حسن الاصفهاني(معاصر) تأليف وتحقيق: محمد علي علي صالح المعلم، الطبعة الاولى: ١٤١٦هـ المطبعة: نمونه، الناشر: المؤلف.

٨. الاعتقادات في دين الإمامية: الصدوق، ابو جعفر محمد بن علي بن بابويه القمي (ت ٣٨١ هـ)، الطبعة : الثانية، سنة الطبع : ١٤١٤ - ١٩٩٣م، المطبعة : أمير - قم، الناشر : المفيد للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت - لبنان.

٩. اعيان الشيعة: الأمين، السيد محسن ابن السيد عبد الكريم العامِلي (ت١٣٧١ هـ -١٩٥٢م) تحقيق وتخريج : حسن الأمين، تاريخ الطبع: ١٩٨٣م، الناشر : دار التعارف للمطبوعات - بيروت - لبنان.

١٠. إفاضة القدير في أحكام العصير: شيخ الشريعة الأصفهاني، فتح الله بن محمد جواد النمازي (ت ١٣٣٩ هـ)، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.

١١. الاقتصاد فيما يتعلق بالاعتقاد: الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن (ت: ٤٦٠ هـ)، سنة الطبع: ١٤٠٠هـ، الناشر منشورات مكتبة جامع چهلستون - طهران.

١٢. الإمامة والتبصرة: علي ابن بابويه القمي (ت ٣٢٩هـ)، الطبعة الأولى:١٤٠٤هجري:،مدرسةالامامالمهدي(عليه السلام):قمالمقدسة..

١٣. أمل الآمل في أحوال علماء جبل عامل: الحر العاملي، محمد بن الحسن (ت ١١٠٤ هـ)، تحقيق : السيد أحمد الحسيني، المطبعة : الآداب - النجف الأشرف، الناشر : مكتبة الأندلس - بغداد.

١٤. الأنوار اللامعة في شرح مفاتيح الشرائع، الشيخ حسين بن محمد بن أحمد آل عصفور(ت١٢١٦هـ)، المحقق :الميرزا محسن آل عصفور، المطبعة: أمير - قم :، الناشر: المحقق.

١٥. بحار الأنوار الجامعة لدرر اخبار الائمة الاطهار: المجلسي، محمد باقر بن محمد تقي (ت ١١١٠ هـ) الطبعة : الثانية المصححة. سنة الطبع : ١٩٨٣ م الناشر : مؤسسة الوفاء - بيروت - لبنان..

١٦. بحوث رجالية في التوثيقات العامة، مشايخ الثقات: الشيخ عادل

هاشم (معاصر)، الطبعة الأولى سنة الطبع: ١٤٤٥هـ. المطبعة: مطبعة الصادق ع. الناشر: مؤسسة الصادق للطباعة والنشر.

١٧. بحوث رجالية في المراسيل: الشيخ عادل هاشم (معاصر) الطبعة الأولى سنة الطبع: ٢٠٢٤م . المطبعة: مطبعة الصادق عليه السلام. الناشر: مؤسسة الصادق للطباعة والنشر.

١٨. بحوث في الفاظ التوثيق: الشيخ عادل هاشم (معاصر) الطبعة الأولى سنة الطبع: ٢٠٢٢م المطبعة: مطبعة الصادق عليه السلام. الناشر: مؤسسة الصادق للطباعة والنشر.

١٩. بحوث في جابرية وكاسرية عمل المشهور: الشيخ عادل هاشم (معاصر).، الطبعة الأولى سنة الطبع: ٢٠٢١م . المطبعة: مطبعة الصادق ع. الناشر: مؤسسة الصادق للطباعة والنشر..

٢٠. البرهان في تفسير القرآن: البحراني، السيد هاشم بن سليمان الحسيني(ت١١٠٧هـ)، تحقيق: قسم الدراسات الاسلامية، الطبعة الاولى: ١٤١٥هـ.، الناشر: مؤسسة البعثة.

٢١. بصائر الدرجات: الصفّار، أبو جعفر محمد بن الحسن القمي (ت ٢٩٠ هـ) تحقيق : الحاج ميرزا حسن كوچه باغي. سنة الطبع : ١٤٠٤ المطبعة : مطبعة الأحمدي - طهران، الناشر : منشورات الأعلمي - طهران..

٢٢. تاريخ التراث العربي، المرحلة الأولى: فؤاد سركين (ت ٢٠١٨م)، ستة الطبع: ١٩٨٣م، الناشر: جامعة محمد بن سعود الإسلامية - المملكة العربية السعودية.، نزهة القلوب: القزويني، حمد الله مستوفي مخطوط.

٢٣. تأسيس الشيعة لعلوم الإسلام: الصدر، السيد حسن بن هادي بن محمد علي (ت ١٣٥٤ هـ).، طبع بأمر نجله السيد الصدر، الناشر: شركة النشر والطباعة العراقية (بغداد)، تاريخ الإصدار: ١٩٥١م ١٣٧٠هـ.

٢٤. التبريزي معجم المحاسن والمساوئ الصفحة ٢١ الطبعة الأولى ١٤١٧ للهجرة مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرّسين - قم.

٢٥. تحرير الأحكام: الحلي، الحسن بن يوسف بن علي بن محمد بن مُطهّر (ت٧٢٦هـ)، تحقيق : الشيخ إبراهيم البهادري / إشراف : جعفر السبحاني، الطبعة : الأولى، سنة الطبع : ١٤٢٠هـ، المطبعة : اعتماد - قم، الناشر : مؤسسة الإمام الصادق (عليه السلام) .

٢٦. التحرير الطاووسي: ابن الشهيد الثاني، جمال الدين أبو منصور الحسن الجبعي، العاملي، (ت١٠١١هـ) تحقيق : فاضل الجواهري الطبعة : الأولى سنة الطبع : ١٤١١، المطبعة : سيد الشهداء (عليه السلام)

- قم، الناشر : مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي - قم المقدسة..

٢٧. تحف العقول: الحرّاني، أبو محمّد الحسن بن عليّ بن الحسين بن شُعبة (توفي في أواخر القرن الرابع الهجري) تحقيق: علي أكبر الغفاري . الطبعة : الثانية سنة الطبع : ١٤٠٤ الناشر : مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة..

٢٨. التحفة السنية: السيد عبد الله بن نعمة الله جزائري الجزائي (ت١١٨٠هـ) مخطوط، : الشيخ محمّد علي ابن الشيخ أحمد بن فتح الله الأراكي (ت١٤١٥هـ) كتاب الصلاة، الطبعة : الأولى، سنة الطبع: ١٤٢١ ق، الناشر : مكتب المؤلف رحمه الله.

٢٩. تذكرة الفقهاء: الحلي، الحسن بن يوسف بن علي بن محمد بن مُطهّر (ت٧٢٦هـ)، تحقيق : مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث، الطبعة : الأولى، سنة الطبع : محرم ١٤١٤، المطبعة : مهر - قم، الناشر : مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث - قم.

٣٠. تصحيح الاعتقاد: المفيد، أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان (ت ٤١٣ هـ)، تحقيق : حسين درگاهي، الطبعة : الثانية، سنة الطبع : ١٤١٤هـ - ١٩٩٣ م، الناشر : دار المفيد للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت - لبنان.

٣١. تكملة أمل الآمل: الصدر، السيد حسن بن هادي بن محمد علي (ت ١٣٥٤ هـ)، تحقيق : عبد الكريم دباغ، الطبعة : الأولى، سنة الطبع : ١٤٢٩هـ، الناشر دار المؤرخ العربي - لبنان - بيروت.

٣٢. التنبيه والاشراف: المسعودي، أبو الحسن على بن الحسين بن علي(ت ٣٤٦هـ)، الناشر : دار صعب - بيروت - لبنان.

٣٣. التنقيح الرائع: المقداد السيوري، جمال الدين أبو عبد الله المقداد بن عبد الله بن محمد بن الحسين بن محمد الحلي (ت ٨٢٦ هـ)، تحقيق: السيد عبد اللطيف الحسيني الكوه كمري. سنة الطبع: ١٤٠٤هـ، المطبعة : الخيام- قم، الناشر: مكتبة اية الله المرعشي..

٣٤. تنقيح المقال في علم الرجال: المامقاني، عبد الله محمّد حسن بن عبد الله (ت ١٣٥١هـ)، تحقيق واستدراك: الشيخ محيي الدين المامقاني، الطبعة الأولى: ١٤٣٤هـ.، الناشر: مؤسسة ال البيت لإحياء التراث.

٣٥. تهذيب الأحكام: الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن (ت: ٤٦٠ هـ) تحقيق : تحقيق وتعليق : السيد حسن الموسوي الخرسان الطبعة : الثالثة. سنة الطبع : ١٣٦٤ ش. المطبعة : خورشيد، الناشر : دار الكتب الإسلامية - طهران..

٣٦. تهذيب التهذيب: العسقلاني، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن

علي بن محمد بن حجر (ت ٨٥٢ هـ) الطبعة : الأولى، سنة الطبع : ١٤٠٤ - ١٩٨٤ م، الناشر : دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت - لبنان.

٣٧. جامع المقاصد: الكركي، علي بن حسين بن علي بن محمد العاملي (ت٩٤٠هـ)، تحقيق : مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث، الطبعة : الأولى، سنة الطبع : ١٤٠٨هـ، المطبعة : المهدية - قم، الناشر : مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث - قم المشرفة .

٣٨. الجامع في الرجال: الزنجاني، الشيخ موسى بن عبد الله بن محمود بن عباس (ت١٣٩٩هـ)، تحقيق: السيد محمد الحسيني القزويني، الطبعة الاولى: ١٤٣٦هـ، الناشر: مؤسسة ولي العصر للدراسات الاسلامية.

٣٩. جواهر الكلام: النجفي، الشيخ محمّد حسن بن باقر بن عبد الرحيم(ت ١٢٦٦ هـ)، تحقيق : تحقيق وتعليق : الشيخ عباس القوچاني الطبعة : الثانية سنة الطبع : ١٣٦٥ ش المطبعة : خورشيد الناشر : دار الكتب الإسلامية - طهران.

٤٠. حاشية كتاب المكاسب: الهمداني، الشيخ رضا بن محمد هادي النجفي (ت ١٣٢٢ هـ)، تحقيق: محمد رضا الانصاري القمي، الطبعة: الاولى، سنة الطبع: ١٤٢٠، الناشر: المؤلف - قم.

٤١. الحدائق الناضرة في احكام العترة الطاهرة: البحراني، يوسف بن أحمد بن إبراهيم بن عصفور الدرازي (ت ١١٨٦ هـ)، الطبعة: الثالثة، سنة الطبع : ١٤٣٦، المطبعة: مؤسسة النشر الإسلامي، الناشر : مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.

٤٢. حسين القزويني، التحقيق في حال غير الكتب الأربعة الطبعة الأولى دار الوارث للطباعة والنشر - كربلاء المقدّسة ١٤٤٤ للهجرة ٢٠٢٢ للميلاد.

٤٣. خاتمة مستدرك الوسائل: النوري، الحسين بن محمد تقي (ت ١٣٢٠هـ) تحقيق : مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث الطبعة : الأولى. سنة الطبع : رجب ١٤١٥. المطبعة : ستارة - قم، الناشر : مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث - قم - ايران..

٤٤. الخاجّوئي، الرسائل الفقهية: الخاجوئي، سماعيل بن محمد حسين بن محمد رضا المازندراني(ت١١٧٣هـ)، تحقيق : السيد مهدي الرجائي، الطبعة : الأولى، سنة الطبع : ١٤١١، المطبعة : مطبعة سيد الشهداء (عليه السلام) - قم، الناشر : دار الكتب الإسلامي - قم .

٤٥. الخصال: الصدوق، ابو جعفر محمد بن علي بن بابويه القمي (ت ٣٨١ هـ) تحقيق : تصحيح وتعليق : علي أكبر الغفاري. سنة

الطبع : ١٨ ذي القعدة الحرام ١٤٠٣، الناشر : منشورات جماعة المدرسين في الحوزة العلمية في قم المقدسة..

٤٦. خلاصة الأقوال في معرفة الرجال: الحلي، الحسن بن يوسف بن علي بن محمد بن مُطهّر (ت٧٢٦هـ)، تحقيق : الشيخ جواد القيومي الطبعة : الأولى. سنة الطبع : عيد الغدير ١٤١٧. المطبعة : مؤسسة النشر الإسلامي، الناشر : مؤسسة نشر الفقاهة..

٤٧. الخلاف: الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن (ت: ٤٦٠ هـ) تحقيق : جماعة من المحققين، سنة الطبع : جمادي الآخرة ١٤٠٧، الناشر : مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.

٤٨. الخمس: الانصاري، مرتضى بن محمد أمين بن مرتضى بن شمس الدين التُستَري (ت ١٢٨١ هـ)،، تحقيق: لجنة تحقيق تراث الشيخ الأعظم، الطبعة : الأولى، سنة الطبع : جمادي الأولى ١٤١٥، المطبعة : باقري - قم، الناشر : المؤتمر العالمي بمناسبة الذكرى المئوية الثانية لميلاد الشيخ الأنصاري.

٤٩. الدروس الشرعية: الشهيد الأول، محمد بن مكي بن محمد العاملي الجزيني (ت ٧٨٦ هـ)، تحقيق : مؤسسة النشر الإسلامي، الطبعة : الثانية، سنة الطبع : ١٤١٧هـ، الناشر : مؤسسة النشر الإسلامي

التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.

٥٠. دعائم الإسلام: القاضي أبو حنيفة، النعمان بن محمد بن منصور (ت ٣٦٣ هـ) تحقيق : آصف بن علي أصغر فيضي. سنة الطبع : ١٩٦٣ م الناشر : دار المعارف - القاهرة..

٥١. الذريعة إلى تصانيف الشيعة: آقا بزرگ الطهراني، محمد محسن بن علي بن محمد رضا النجفي (ت ١٣٨٩ هـ)، الطبعة : الثالثة ، سنة الطبع : ١٤٠٣ - ١٩٨٣ م، الناشر : دار الأضواء - بيروت - لبنان.

٥٢. ذكرى الشيعة في أحكام الشريعة: الشهيد الأول، محمد بن مكي بن محمد العاملي الجزيني (ت ٧٨٦ هـ) تحقيق: مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث، تاريخ النشر: ١٤١٩ هـ الطبعة: الأولى المطبعة : ستاره - قم، الناشر: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث..

٥٣. الراوندي، قطب الدين أبو الحسين سعيد بن عبد الله (ت ٥٧٣هـ) سلوة الحزين:، تحقيق : مدرسة الإمام المهدي (عليه السلام)، الطبعة : الأولى، سنة الطبع : ١٤٠٧، المطبعة : أمير - قم، الناشر : مدرسة الإمام المهدي (عليه السلام) - قم .

٥٤. الرجال: ابن الغضائري، أبو الحسين أحمد بن الحسين (توفي في النصف الأول من القرن الخامس الهجري) تحقيق : السيد محمد

رضا الجلالي الطبعة : الأولى. سنة الطبع : ١٤٢٢، المطبعة : سرور. الناشر : دار الحديث..

٥٥. الرجال: ابن داود الحلي، أبو محمد الحسن بن علي (ت ٧٤٠هـ) تحقيق وتقديم : السيد محمد صادق آل بحر العلوم. سنة الطبع : ١٣٩٢ - ١٩٧٢ م، الناشر : منشورات مطبعة الحيدرية - النجف الأشرف..

٥٦. الرجال: البرقي، احمد بن عبد الله بن احمد بن محمد بن خالد، (ت ٢٧٤هـ) تحقيق: حيدر محمد علي البغدادي، الطبعة الثانية: ١٤٣٣هـ، منشورات: مؤسسة الامام الصادق عليه السلام.

٥٧. الرجال: الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن (ت: ٤٦٠ هـ) تحقيق : جواد القيومي الإصفهاني الطبعة : الأولى. سنة الطبع : رمضان المبارك ١٤١٥هـ، الناشر : مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة..

٥٨. رسائل الشهيد الثاني: الشهيد الثاني، زين الدين بن علي الجبعي العاملي (ت ٩٦٥ هـ)، التحقيق: مركز الابحاث والدراسات الاسلامية قسم احياء التراث الاسلامي:، الطبعة: ١٤٢١هـ، الناشر: مركز انتشارات دفتر تبليغات اسلام.

٥٩. رسائل فقهية: الانصاري، مرتضى بن محمد أمين بن مرتضى بن

شمس الدين التُستَري (ت ١٢٨١ هـ)، تحقيق : تحقيق : لجنة تحقيق تراث الشيخ الأعظم، الطبعة : الأولى، سنة الطبع : ربيع الأول ١٤١٤، المطبعة : باقري - قم، الناشر : المؤتمر العالمي بمناسبة الذكرى المئوية الثانية لميلاد الشيخ الأنصاري.

٦٠. روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات: الإصبهاني، الميرزا محمد باقر الموسوي الخوانساري (ت ١٣١٣ هـ). المطبعة الحيدرية طهران سنة ١٣٩٠هـ، الناشر: مكتبة اسماعيليان.

٦١. روضة المتقين في شرح من لا يحضره الفقيه: المجلسي، محمد تقي بن مقصود علي (ت١٠٧٠ هـ) تحقيق وتعليق: حسين الموسوي الكرماني وعلي بناه الاشتهاري، الطبعة الثانية: ١٤٠٦ هـ، الناشر: مؤسسة الثقافة الاسلامية.

٦٢. رياض العلماء وحياض الفضلاء: الافندي، الميرزا عبد الله بن عيسى الإصفهاني التبريزي (ت ١١٣٠ هـ) تحقيق: السيد احمد الحسيني، تاريخ النشر: ١٤٠٣هـ، الناشر: مكتبة اية الله العظمى المرعشي النجفي.

٦٣. رياض المسائل: الطباطبائي، السيد علي بن محمّد علي بن أبي المعالي (ت١٢٣١هـ)، تحقيق : مؤسسة النشر الإسلامي الطبعة : الأولى سنة الطبع : رمضان المبارك ١٤١٢ الناشر : مؤسسة النشر

الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.

٦٤. سداد العباد وإرشاد العباد: الشيخ حسين بن محمد بن أحمد آل عصفور(ت١٢١٦هـ)، تحقيق: محسن آل عصفور، المطبعة : علميه - قم، الطبعة : الأولى، تاريخ الطبع : ١٤٢١هـ، الناشر : المحلاتي قم.

٦٥. السرائر: ابن إدريس، محمد بن منصور بن أحمد الحلي (ت ٥٩٨ هـ) تحقيق : لجنة التحقيق الطبعة : الثانية، سنة الطبع : ١٤١١، المطبعة : مطبعة مؤسسة النشر الإسلامي، الناشر : مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.

٦٦. سفينة البحار: القمي، الشيخ عباس بن محمد رضا بن أبي القاسم (ت ١٣٥٩ هـ)، الطبعة : الأولى، سنة الطبع : ١٤١٤هـ، الناشر: أسوة - قم (ايران).

٦٧. شرح نهج البلاغة : ابن أبي الحديد، عز الدين أبو حامد عبد الحميد بن هبة الله، (ت٦٥٦هـ) تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم الطبعة : الأولى سنة الطبع : ١٣٧٨ - ١٩٥٩ م، الناشر : دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابي الحلبي وشركاه.

٦٨. الشهيد الثاني، زين الدين بن علي الجبعي العاملي (ت ٩٦٥ هـ) : فوائد القواعد، تحقيق: مركز الأبحاث والدراسات الإسلامية

- قسم احياء التراث الاسلامي - المحقق : السيد أبو الحسن المطلبي، سنة الطبع: ١٤١٩هـ، الناشر: مركز النشر التابع لمكتب الإعلام الإسلامي.

٦٩. الضعفاء الكبير: العقيلي، أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن محمد بن حماد (ت٣٢٢هـ) تحقيق : الدكتور عبد المعطي أمين قلعجي، الطبعة : الثانية سنة الطبع : ١٤١٨هـ المطبعة : دار الكتب العلمية - بيروت، الناشر : دار الكتب العلمية . بيروت.

٧٠. علل الشرائع: الصدوق، ابو جعفر محمد بن علي بن بابويه القمي (ت ٣٨١ هـ) تحقيق: السيد محمد صادق بحر العلوم، سنة الطبع : ١٩٦٦ م الناشر : منشورات المكتبة الحيدرية ومطبعتها - النجف الأشرف..

٧١. عوالي اللئالي: الأحسائي، ابن أبي جمهور محمد بن علي بن إبراهيم الشَّيباني البكري (ت ٩١٠ هـ) تحقيق : الحاج آقا مجتبى العراقي، الطبعة : الأولى، سنة الطبع : ١٤٠٣ - ١٩٨٣ م، المطبعة : سيد الشهداء - قم.

٧٢. عوائد الأيام: النراقي، أحمد بن محمد مهدي بن أبي ذر (ت١٢٤٥ هـ)، تحقيق : مركز الأبحاث والدراسات الإسلامية، الطبعة : الأولى، سنة الطبع : ١٤١٧ - ١٣٧٥ م، المطبعة : مطبعة مكتب

الإعلام الإسلامي، الناشر : مركز النشر التابع لمكتب الإعلام الإسلامي.

٧٣. عيون أخبار الرضا: الصدوق، ابو جعفر محمد بن علي بن بابويه القمي (ت ٣٨١ هـ) تصحيح وتعليق وتقديم : الشيخ حسين الأعلمي. سنة الطبع : ١٩٨٤ م المطبعة : مطابع مؤسسة الأعلمي - بيروت - لبنان الناشر : مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - بيروت - لبنان..

٧٤. غنائم الأيام في مسائل الحلال والحرام: الميرزا أبوالقاسم بن محمد حسن الشفتي القمي،(ت ١٢٣١ هـ) تحقيق : عباس تبريزيان والمساعدان : عبد الحليم الحلي ، السيد جواد الحسيني الطبعة : الأولى سنة الطبع : ١٤١٧ - ١٣٧٥ ش المطبعة : مطبعة مكتب الإعلام الإسلامي الناشر : مركز النشر التابع لمكتب الإعلام الإسلامي.

٧٥. الفصول المختارة: المفيد، أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان (ت ٤١٣ هـ)، تحقيق: السيد علي مير شريفي، الطبعة : الثانية، سنة الطبع : ١٤١٤ - ١٩٩٣م، الناشر: المفيد للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت - لبنان.

٧٦. الفصول المهمة في أصول الأئمّة: الحر العاملي، محمد بن الحسن

(ت ١١٠٤ هـ)، تحقيق : تحقيق وإشراف : محمد بن محمد الحسين القائيني، الطبعة : الأولى، سنة الطبع : ١٤١٨هـ، المطبعة : نگين - قم، الناشر : مؤسسة معارف إسلامي إمام رضا (عليه السلام) .

٧٧. فهرست ابن النديم: ابن النديم، محمد بن إسحاق بن يعقوب البغدادي(ت ٤٣٨هـ)، تحقيق : رضا تجدد ابن علي بن زين العابدين الحائري.

٧٨. فهرست أسماء مصنفي الشيعة: النجاشي، أحمد بن علي (ت ٤٥٠ هـ)، الطبعة : الخامسة. سنة الطبع : ١٤١٦ الناشر : مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة..

٧٩. فهرست الطوسي دراسة وتحليل: الشيخ عادل هاشم (معاصر) الطبعة الأولى سنة الطبع: ٢٠٢٢م المطبعة: مطبعة الصادق عليه السلام. الناشر: مؤسسة الصادق للطباعة والنشر.

٨٠. فهرست المكتبة الرضوية: اصف فكرت، فهرست مكتبة سبه سالار.

٨١. فهرست كتب الشيعة وأصولهم: الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن (ت: ٤٦٠ هـ) تحقيق : الشيخ جواد القيومي. الطبعة : الأولى. سنة الطبع : شعبان المعظم ١٤١٧ المطبعة : مؤسسة النشر الإسلامي، الناشر : مؤسسة نشر الفقاهة..

٨٢. فهرست مكتبة جامعة طهران: علي نقي منزوي ومحمد تقي دانش،سنةالطبع:١٣٣٠-١٣٦٠هش.،الناشر:جامعةطهران.

٨٣. الفوائد الرجالية (رجال بحر العلوم): بحر العلوم، محمّد مهدي بن مرتضى بن محمد الطباطبائي (ت ١٢١٢هـ) تحقيق وتعليق : محمد صادق بحر العلوم ، حسين بحر العلوم، الطبعة : الأولى. المطبعة : آفتاب، الناشر : مكتبة الصادق - طهران..

٨٤. الفوائد الطوسية: : الحر العاملي، محمد بن الحسن (ت ١١٠٤ هـ)، تحقيق : علق عليه وصححه العالمان المتتبعان الحاج السيد مهدي اللازوردي والشيخ محمد درودي، سنة الطبع : شعبان ١٤٠٣ هـ، المطبعة : المطبعة العلمية - قم، مسند علي بن إبراهيم القمي: جمع وترتيب حمد عابدي،، الناشر : انتشارات زائر.

٨٥. قبسات من علم الرجال: السيستاني السيد محمد رضا بن السيد علي (معاصر) جمعها ونظمها: السيد محمد البكاء، الطبعة الأولى سنة ١٤٣٧ هـ - ٢٠١٦م، الناشر: دار المؤرخ العربي - بيروت - لبنان..

٨٦. الكافي: الكليني، ابو جعفر محمد بن يعقوب الرازي(ت ٣٢٩ هـ) تحقيق : تصحيح وتعليق : علي أكبر الغفاري. الطبعة : الخامسة سنة الطبع : ١٣٦٣ ش. المطبعة : حيدري، الناشر : دار الكتب

الإسلامية – طهران..

٨٧. كتاب الفصول المختارة من العيون والمحاسن: الشريف المرتضى، أبو القاسم علي بن الحسين بن موسى بن محمد الموسوي (ت٤٣٦ هـ)، الطبعة : الأولى، سنة الطبع : ١٤١٣هـ، المطبعة : مهر – قم، الناشر : المؤتمر العالمي لألفية الشيخ المفيد.

٨٨. كتاب سليم بن قيس: الهلالي، سليم بن قيس العامري الكوفي (ت ٧٦ هـ)، تحقيق : محمد باقر الأنصاري الزنجاني، الطبعة : الأولى، سنة الطبع : ١٤٢٢ هـ، المطبعة : نگارش، الناشر : دليل ما كتاب الغَيبة: النعماني، محمد بن إبراهيم (ت٣٨٠هـ) تحقيق : فارس حسون كريم، الطبعة : الأولى. سنة الطبع : ١٤٢٢. المطبعة : مهر – قم الناشر : أنوار الهدى..

٨٩. كشف الأستار: السيد أحمد الحسيني الصفائي الخوانساري (ت ١٣٥٩ هـ)، تحقيق: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث/ قم، الطبعة : الأولى، سنة الطبع : ١٤١٩هـ، المطبعة : ستارة – قم، نشر: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث/ قم.

٩٠. كشف الظنون: حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله (ت ١٦٥٧هـ)، الناشر : دار إحياء التراث العربي – بيروت – لبنان.

٩١. كشف الغطاء عن مبهمات الشريعة الغرّاء: كاشف الغطاء، الشيخ جعفر بن الشيخ خضر الجناحي (ت ١٢٢٧ هـ). تحقيق : مكتب الإعلام الإسلامي - فرع خراسان - المحققون : عباس التبريزيان ، محمد رضا الذاكري (طاهريان) وعبد الحليم الحلي، الطبعة: الأولى، سنة الطبع: ١٤٢٢ هـ، المطبعة: مطبعة مكتب الإعلام الإسلامي، الناشر: مركز النشر التابع لمكتب الإعلام الإسلامي..

٩٢. كشف اللثام: الهندي، أبو الفضل بهاء الدين محمد بن الحسن الأصفهاني (ت ١١٣٧ هـ)، تحقيق : مؤسسة النشر الإسلامي، الطبعة : الأولى، سنة الطبع : ١٤١٦، الناشر : مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.

٩٣. كفاية الأثر: أبو القاسم علي بن محمد بن علي القمي الرازي (ت٤٠٠هـ)، تحقيق : السيد عبد اللطيف الحسيني الكوهكمري الخوئي، سنة الطبع : ١٤٠١، المطبعة : الخيام - قم، الناشر : انتشارات بيدار.

٩٤. كفاية الأحكام: السبزواري، محمد باقر بن محمد مؤمن الشريف (ت ١٠٩٠هـ)، تحقيق : الشيخ مرتضى الواعظي الأراكي، الطبعة : الأولى، سنة الطبع : ١٤٢٣، المطبعة : مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة، الناشر : مؤسسة النشر

الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.

٩٥. كمال الدين واتمام النعمة: الصدوق، ابو جعفر محمد بن علي بن بابويه القمي (ت ٣٨١ هـ) تحقيق : تصحيح وتعليق : علي أكبر الغفاري سنة الطبع : محرم الحرام ١٤٠٥ هـ الناشر : مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة..

٩٦. الكنتوري، كشف الحجب والاستار: الكنتوري، السيد إعجاز حسين بن محمد قلي خان الموسوي النيشابوري اللكهنوي (ت ١٢٨٦ هـ)، الطبعة : الثانية.

٩٧. لؤلؤة البحرين في الاجازات وتراجم رجال الحديث: البحراني، يوسف بن أحمد بن إبراهيم بن عصفور الدرازي (ت ١١٨٦ هـ)، تحقيق: السيد محمد صادق بحر العلوم، مؤسسة ال البيت للطباعة والنشر- قم.

٩٨. مجالس المؤمنين: التستري، السيّد نور الله ابن محمّد شريف الدين ابن نور الله الحسيني المرعشي (ت ١٠١٩ هـ)، سنة النشر: ٢٠١٧م، الناشر: مؤسسة التاريخ العربي للطباعة والنشر والتوزيع.

٩٩. مجمع الفائدة والبرهان في شرح ارشاد الاذهان: الاردبيلي، أحمد بن محمد المقدس (ت ٩٩٣ هـ)،، تحقيق : الحاج آغا مجتبى العراقي ، الشيخ علي پناه الاشتهاردي ، الحاج آغا حسين اليزدي

الأصفهاني، تاريخ النشر: ١٤٠٢هـ، الناشر : منشورات جماعة المدرسين في الحوزة العلمية في قم المقدسة.

١٠٠. محمد بيومي مهران الإمامة وأهل البيت (عليهم السلام) الطبعة الثانية ١٤١٥ للهجرة نشر مركز الغدير للدراسات الإسلامية.

١٠١. مختلف الشيعة: الحلي، الحسن بن يوسف بن علي بن محمد بن مُطهّر (ت٧٢٦هـ)، تحقيق : مؤسسة النشر الإسلامي، الطبعة : الثانية سنة الطبع : ذى القعدة ١٤١٣، الناشر : مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة..

١٠٢. مدارك الأحكام في شرح شرائع الإسلام: العاملي، السيد محمد بن علي بن الحسين بن أبي الحسن الموسوي الجبعي، (ت ١٠٠٩ هـ) تحقيق: مؤسسة ال البيت لاحياء التراث . المطبعة: مهر- قم، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ. الناشر: مؤسسة ال البيت لاحياء التراث..

١٠٣. مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول: المجلسي، الشيخ محمد باقر بن محمد تقي (ت ١١١٠ هـ)، الناشر: دار الكتب الإسلاميّة، المطبعة: مروي، الطبعة: الثانية، تاريخ النشر : ١٤٠٤ هـ..

١٠٤. مسالك الأفهام في شرح شرائع الإسلام: الشهيد الثاني، زين الدين بن علي الجبعي العاملي (ت ٩٦٥ هـ)، تحقيق: مؤسسة المعارف الإسلامية الطبعة: الثالثة ١٤٢٥هـ المطبعة: (عترت)،

الناشر: مؤسسة المعارف الإسلامية.

١٠٥. مستدرك الوسائل: النوري، الحسين بن محمد تقي (ت ١٣٢٠هـ)، تحقيق: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، الطبعة: الأولى المحققة، سنة الطبع: ١٤٠٨ - ١٩٨٧ م، الناشر: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث - بيروت - لبنان.

١٠٦. مستمسك العروة الوثقى: الحكيم، السيد محسن بن مهدي بن صالح الطباطبائي (ت ١٣٩٠هـ) الطبعة الرابعة - مطبعة الآداب - النجف الأشرف - ١٣٩١هـ.

١٠٧. مستند الشيعة: النراقي، أحمد بن محمد مهدي بن أبي ذر (ت١٢٤٥ هـ) تحقيق: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث - مشهد المقدسة، الطبعة: الأولى، سنة الطبع: ربيع الأول ١٤١٥، المطبعة: ستارة - قم.

١٠٨. مشايخ الكليني وتلامذته بحث رجالي: الشيخ عادل هاشم (معاصر) الطبعة الأولى سنة الطبع: ٢٠٢٢م. المطبعة: مطبعة الصادق ع. الناشر: مؤسسة الصادق للطباعة والنشر..

١٠٩. مصابيح الظلام في شرح مفاتيح الشرائع: الوحيد البهبهاني، محمد باقر بن محمد أكمل (ت ١٢٠٦ هـ)، تحقيق: مؤسسة العلامة المجدد الوحيد البهبهاني، الطبعة الأولى: محرم ١٤٢٤هـ، الناشر:

مؤسسة العلامة المجدد الوحيد البهبهاني.

١١٠. مصباح الاصول: الخوئي، أبو القاسم بن علي أكبر بن هاشم تاج الدين الموسوي (ت ١٤١١هـ) الطبعة : الخامسة، سنة الطبع : ١٤١٧هـ، المطبعة : العلمية - قم، الناشر : مكتبة الداوري - قم.

١١١. مصباح الفقاهة: الخوئي، أبو القاسم بن علي أكبر بن هاشم تاج الدين الموسوي (ت ١٤١١هـ)، الطبعة : الأولى المحققة، المطبعة : العلمية - قم، الناشر : مكتبة الداوري - قم .

١١٢. مصباح الفقيه: الهمداني، الشيخ رضا بن محمد هادي النجفي (ت ١٣٢٢ هـ)، تحقيق المؤسسة الجعفرية، الطبعة الأولى:١٤١٧ للهجرة، نشر: المؤسسة الجعفرية لإحياء التراث- قم المقدسة..

١١٣. معالم العلماء: ابن شهر آشوب، ابوجعفر، محمّد بن عليّ المازندرانيّ (ت ٥٨٨ هـ)، تحقيق: مؤسسة ال البيت عليهم السلام لاحياء التراث- مشهد، الطبعة الأولى ١٤٣١هـ، نشر: مؤسسة ال البيت عليهم السلام لاحياء التراث.

١١٤. معاني الاخبار: الصدوق، ابو جعفر محمد بن علي بن بابويه القمي (ت ٣٨١ هـ)، تصحيح وتعليق : علي أكبر الغفاري، سنة الطبع : ١٣٧٩ - ١٣٣٨ ش، الناشر : مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.

١١٥. المعتبر: المحقق الحلي، أبو القاسم جعفر بن الحسن بن يحيى بن سعيد (ت ٦٧٦ هـ)، تحقيق وتصحيح : عدة من الأفاضل / إشراف : ناصر مكارم شيرازي سنة الطبع : ١٣٦٤/ ٣/ ١٤ ش، المطبعة : مدرسة الإمام أمير المؤمنين (ع)، الناشر : مؤسسة سيد الشهداء (ع) - قم.

١١٦. معجم البلدان: الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله (ت ٦٢٦ هـ)، سنة الطبع : ١٩٧٩ م، الناشر : دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان..

١١٧. معجم رجال الحديث: الخوئي، أبو القاسم بن علي أكبر بن هاشم تاج الدين الموسوي (ت ١٤١١هـ)، الطبعة : الخامسة سنة الطبع : ١٤١٣ - ١٩٩٢ م..

١١٨. المفيد في معجم رجال الحديث: محمّد الجواهري (معاصر)، الطبعة : الثانية، سنة الطبع : ١٤٢٤هـ، المطبعة : العلمية، الناشر : مكتبة المحلاتي - قم - ايران.

١١٩. مقابس الأنوار ونفائس الأسرار: الكاظمي، الشيخ أسد الله بن إسماعيل بن محسن التستري (ت ١٢٣٧هـ)، تحقيق : تصحيح ومقابلة النسخ : السيد محمد علي الشهير بسيد حاجي آقا ابن المرحوم محمد الحسيني اليزدي، الناشر : مؤسسة آل البيت عليهم السلام.

١٢٠. المقنع: الصدوق، ابو جعفر محمد بن علي بن بابويه القمي (ت ٣٨١ هـ) تحقيق : لجنة التحقيق التابعة لمؤسسة الإمام الهادي (ع)، سنة الطبع : ١٤١٥ ، المطبعة : اعتماد، الناشر : مؤسسة الإمام الهادي (عليه السلام).

١٢١. المقنعة: المفيد، أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان (ت ٤١٣ هـ)، تحقيق: مؤسسة النشر الإسلامي، الطبعة: الثانية، سنة الطبع: ١٤١٠، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.

١٢٢. المكاسب: الانصاري، مرتضى بن محمد أمين بن مرتضى بن شمس الدين التُستَري (ت ١٢٨١ هـ)، تحقيق: لجنة تحقيق تراث الشيخ الأعظم، الطبعة : الأولى، سنة الطبع : جمادي الأول ١٤١٥، المطبعة : باقري - قم، الناشر : المؤتمر العالمي بمناسبة الذكرى المئوية الثانية لميلاد الشيخ الأنصاري.

١٢٣. ملاذ الأخيار: المجلسي، محمد باقر بن محمد تقي (ت ١١١٠ هـ)، تحقيق: السيد مهدي الرجائي، سنة الطبع: ١٤٠٦هـ، المطبعة: مطبعة الخيام - قم، الناشر: مكتبة اية الله المرعشي - قم.

١٢٤. من لا يحضره الفقيه: الصدوق، ابو جعفر محمد بن علي بن بابويه القمي (ت ٣٨١ هـ) تحقيق: علي أكبر الغفاري. الطبعة :

الثانية، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة..

١٢٥. مناهج الأحكام في مسائل الحلال و الحرام: القمّيّ، الميرزا أبوالقاسم بن محمد حسن الشفتي (ت ١٢٣١ هـ)، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة..

١٢٦. منتهى المطلب في تحقيق المذهب: الحلي، الحسن بن يوسف بن علي بن محمد بن مُطهّر (ت٧٢٦هـ)، تحقيق: قسم الفقه في مجمع البحوث الإسلامية، الطبعة: الأولى سنة الطبع: ١٤١٢، المطبعة: مؤسسة الطبع والنشر في الآستانة الرضوية المقدسة، الناشر: مجمع البحوث الإسلامية - إيران - مشهد.

١٢٧. المهذب: ابن البراج، عبد العزيز بن نحرير بن عبد العزيز الطرابلسي (ت ٤٨١ هـ)، تحقيق: إعداد: مؤسسة سيد الشهداء العلمية / إشراف: جعفر السبحاني، المطبعة: العلمية - قم، سنة الطبع: ١٤٠٦هـ، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.

١٢٨. موسوعة السيّد الخوئي: الخوئي، أبو القاسم بن علي أكبر بن هاشم تاج الدين الموسوي (ت ١٤١١هـ)، الطبعة الخامسة: ٢٠١٣م، الناشر: مؤسسة الخوئي الإسلامية.

١٢٩. ميزان الاعتدال: الذهبي، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد (ت ٧٤٨ هـ) تحقيق : علي محمد البجاوي. الطبعة : الأولى سنة الطبع : ١٩٦٣ م الناشر : دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت - لبنان..

١٣٠. نزهة الكرام وبستان العوام: الرازي، جمال الدين المرتضى ، محمد بن حسين بن حسن (ت ٦٥٨ هـ)، تحقيق: محمد شيرواني، الطبعة : الأولى، سنة الطبع : ١٤٠٢هـ.

١٣١. النور الساطع في الفقه النافع: كاشف الغطاء، الشيخ علي بن محمد رضا بن هادي(ت ١٤١١هـ)، الطبعة الاولى: ١٣٨١هـ، الناشر: مطبعة الاداب، النجف.

١٣٢. الهداية: الصدوق، ابو جعفر محمد بن علي بن بابويه القمي (ت ٣٨١ هـ) تحقيق : مؤسسة الإمام الهادي (عليه السلام)، الطبعة : الأولى، سنة الطبع : رجب المرجب ١٤١٨هـ، المطبعة : اعتماد - قم، الناشر : مؤسسة الإمام الهادي (عليه السلام).

١٣٣. الوافي: الكاشاني، الملا محمد محسن بن مرتضى بن محمود (ت ١٠٩١ هـ)، تحقيق: مكتبة امير المؤمنين(اصفهان)، الطبعة الاولى: رجب ١٤٣٠هـ، المطبعة: رسول - قم، الناشر: عطر عترت عليهم السلام.

١٣٤. وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة: الحر العاملي، محمد

بـن الحسـن (ت ١١٠٤ هــ)، تحقيـق : مؤسسـة آل البيـت عليهم السلام لإحيـاء الـتراث الطبعـة : الثانيـة سـنة الطبـع : ١٤١٤ المطبعـة : مهـر - قـم، النـاشر : مؤسسـة آل البيـت عليهم السلام لإحيـاء الـتراث بقـم المشرفـة.

١٣٥. وفيـات الاعيـان وأنبـاء أبنـاء الزمـان: ابـن خلـكان، حمـد بـن محمـد بـن إبراهيـم بـن أبي بكـر (ت٦٠٨هــ) تحقيـق : إحسـان عبـاس، المطبعـة : لبنـان - دار الثقافـة، النـاشر : دار الثقافـة.

فهرسُ المحتويات

الموضوع	الصفحة
مقدمة	٧
تمهيد:	٩
وأمّا المسيرة التأريخية للكتاب:	١٨
الكلام في الطرق إلى الكتاب، ورجال هذه الطرق:	٢٧
أمّا الكلام في الشخصية الاولى سُليم بن قيس الهلالي:	٣٥
الرواية الأولى:	٣٧
الرواية الثانية:	٣٨
الوجه الثاني:	٤٩
الوجه الثالث:	٥٠
وأمّا الشخصية الثالثة، وهو إبراهيم بن عمرو اليماني الصنعاني:	٥٢
إيجاد طريق آخر غير ما تقدّم، من خلال القول:	٥٦
ولكنّ هذا الوجه غير تامٍ؛ وذلك لأمور:	٥٨
الأمر الأول:	٥٨
الأمر الثاني:	٥٩
الأمر الأول:	٦٠
الأمر الثاني:	٦٠
الأمر الثالث:	٦١
الأمر الرابع:	٦١

الموضوع	الصفحة
الأمر الخامس:	٦٢
الأمر السادس:	٦٣
فهرسُ المصادرِ والمراجعِ	٧١
فهرسُ المحتويات	١٠٣